وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الاغواط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة
قسم التاريخ

عنـــــــــوان

دور وزارة التسليح والاتصالات العامة في الثورة (1958 – 1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
ورنيقي فريحة

إشراف الأستاذة:
– د. شارف مارية

السنة الجامعية: 2024 . 2025 م/ 1445هـ . 1446هـ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الاغواط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة
قسم التاريخ

عنـــــــــوان

دور وزارة التسليح والاتصالات العامة في الثورة (1958 – 1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
– ورنيقي فريحة

إشراف الأستاذة:
– د. شارف مارية

السنة الجامعية: 2024 . 2025 م/ 1445هـ. 1446هـ

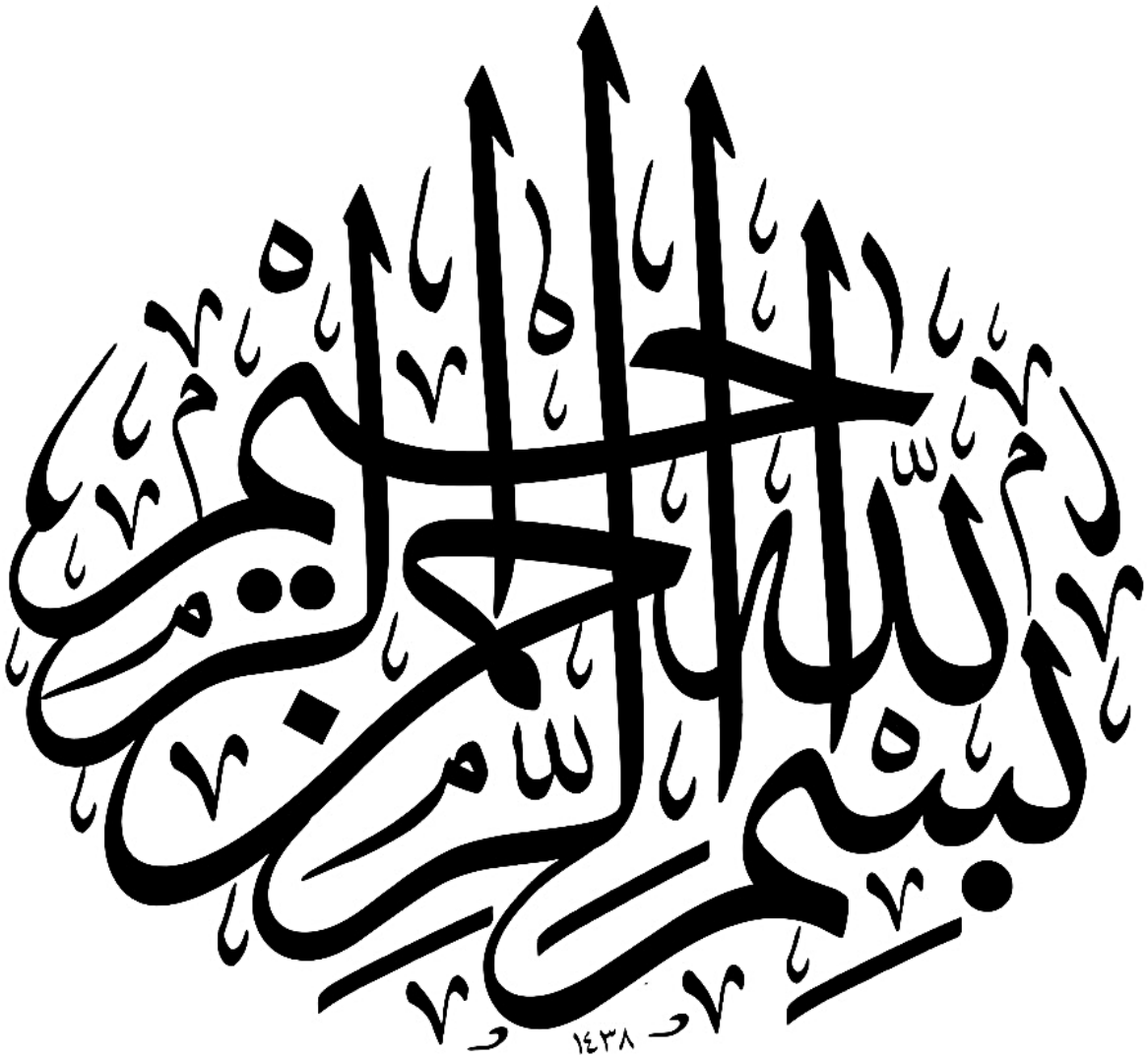
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر

الحمدالله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تحقق الطموحات، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساندني ووقف إلى جانبي خلال مسيرتي الدراسية، لكل من كان له أثر في بلوغي هذه المرحلة.

وأخص بالشكر عائلتي الكريمة، سندي الأول ودعمي الدائم، على صبرهم، حبهم، وتشجيعهم المتواصل.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لأساتذتي الأفاضل، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم، فكانوا مشاعل نور في طريق العلم والمعرفة.

وبالأخص أستاذتنا الفاضلة "شارف ماريا "لما قدمتها من توجيهات علمية ونصائح ثمينة ساهمت بشكل كبير في إتمام هذا العمل ودون أن أنسى الأستاذ

"يوسف حشاشنة" الذي مد يد العون

لي في الكثير من

المصادر ليرقى

بحثي للمستوى المطلوب

إن شاء الله

إهداء

إلى من كانوا نورا في طريقي، وسندا في رحلتي، الوالدين العزيزين (أحمد ومباركة) إلى إخوتي، خاصة، إبراهيم يوسف، سعاد، أنتم الفرحة التي رافقتني في كل لحظة نجاح، شكرا لابتسامتكم التي كانت تضئ دربي.

إلى أصدقائي الذين كانوا لي خير رفيق في هذا المشوار "منال، مروة، سناء "دمتم كما عهدتم، أوفياء مخلصين

فريحة

قائمة المختصرات:

أ. باللغة العربية:

الرمز	معناه
ص	صفحة
م . و. ث . ج	مجلس وطني ثوري جزائري
ح . ج . م	حكومة جزائرية مؤقتة

ب. باللغة الاجنبية

D.D. R	**La Direction de la Documentation et de la Recherche**
D.V.C. R	**La Direction Nationale de La vigilance et de la conter espionnage**
D.N. L	**La Direction Nationals La communications**
D.N.C.H	**La Direction Nationals des Codes et chiffrements**

مقدمة

مقدمة:

شكلت الثورة الجزائرية (1954. 1962م) واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في القرن العشرين، حيث واجه الشعب الجزائري واحدة من أقوى القوى الاستعمارية آنذاك، وهي فرنسا مستخدما كل الوسائل الممكنة لتحقيق استقلاله، وفي هذا السياق لم يكن نجاح الثورة ممكنا الا بفضل التنظيم المحكم الذي اعتمدته جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، وهذا راجع إلى التفاني الكبير في العمل السياسي والعسكري، حيث تم إنشاء هيئات تنظيمية متعددة لضمان التنسيق بين الفصائل المختلفة وتوجيه الجهود نحو هدف مشترك.

ومن بين أبرز مكونات هذا التنظيم ابرزت ما يسمى بوزارة التسليح والاتصالات العامة، التي أسست لتكون عنصرا حيويا في دعم العمليات العسكرية وتنظم الاتصالات بين قادة الثورة داخل الجزائر وخارجها والتنسيق بين مختلف فروع جيش التحرير الوطني، والتي كانت تحت إشراف القائد البارز عبد الحفيظ بوصوف الذي يعتبر من مؤسسي الاستخبارات الجزائرية.

وضمن هذا الطرح جاء موضوع البحث "دور وزارة التسليح والاتصالات العامة في الثورة (1958. 1962م)

حدود الدراسة:

تنحصر هذه الدراسة في إطار زماني ومكاني محددين، فالإطار الزماني يمتد من سنة 1958.1962م فالتاريخ الأول يمثل تاريخ تطور وزارة التسليح والاتصالات العامة، أما التاريخ الثاني فهو يمثل إستقلال الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية سنة 1962 م.

أسباب اختيار الموضوع: من الدوافع التي دعتني الى اختيار الموضوع هي:

أولا . الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالتاريخ العسكري والسياسي لطالما كان لدي الشغف بدراسة الأدوار التي لعبتها مؤسسات ومديريات التاريخية والتحولات الكبرى في الفترات الثورية
- ميولي لمواضيع الثورة الذي كان من الدوافع الرئيسة لاختيار الموضوع
- معرفة الأوضاع السائدة لوزارة التسليح والاتصالات العامة للثورة

ثانيا. الأسباب الموضوعية:

تسليط الضوء على جانب مخفي لأن أغلب الدراسات التاريخية تركز على القادة السياسيين، في حين أن الوزارات التقنية، مثل زارة التسليح والاتصالات العامة، نادرا ما تحظى بما يكفي من الأهمية القصوى لوزارة التسليح والاتصالات العامة ودورها في الثورة

أهمية واهداف الدراسة:

نظرا لما يكتسبه الموضوع من أهمية بالغة تطرقت له لأجل دراسة جانب سياسي تاريخي بشكل معمق اذ غالبا ما تتركز البحوث حول الفاعليين السياسيين، ويتم اغفال دور المؤسسات الإدارية التي ساهمت في نجاح الثورة.

واما عن اهداف الدراسة يمكن تحديدها انطلاقا من عدة أهداف وهي

. التعريف بوزارة التسليح والاتصالات العامة.

. معرفة أهم الاحداث التي مرت بها هذه الوزارة.

. مدى مساهمة المالق في الثورة.

إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية التي بني عليها البحث في السعي لتقديم صورة واضحة عن وزارة التسليح والاتصالات العامة، ودورها في الثورة التحريرية، وقد تمثلت الإشكالية الرئيسة في:

إلى أي مدى ساهمت وزارة التسليح والاتصالات العامة في تحرير الثورة وما هو دورها الفعال في الثورة

التساؤلات الفرعية:

. ماهي الارهاصات الأولى لظهور جهاز الاتصال؟

. ماهي الهياكل التي تشكلت منها وزارة التسليح والاتصالات العامة؟

. وما هو دور هياكل وزارة التسليح والاتصالات العامة إبان الثورة؟

. وكيف كانت طبيعة العلاقة بين وزارة التسليح وهيئة الأركان العامة، وماهي انعكاساتها على الثورة الجزائرية.

منهج الدراسة:

اعتمدت في هذا الموضوع على المنهج التاريخي لأجل تتبع الأحداث التاريخية لوزارة التسليح والاتصالات العامة في الثورة.

أما المنهج الوصفي اعتمدت عليه في وصف الوقائع التاريخية لهذه الوزارة.

الصعوبات:

- ندرة المصادر وخاصة المصادر الأولية الوصول الى الوثائق المتعلقة بالوزارات أو

المؤسسات الحساسة مثل وزارة التسليح والاتصالات، نظرا لكون كثير من الوثائق إما سرية أو غير منشورة.

- تضارب الروايات التاريخية غالبا ما تتناقض الروايات حول الاحداث الثورية، ما يجعل من الصعب تحديد حقيقة ما جرى ويلزم للباحث لمقارنة المصادر

• صعوبات الوصول الى الشهادات الحية لأن مرور الزمن يؤدي إلى فقدان عدد كبير من الشهادات الشفوية، او ضعف دقتها بسبب عامل النسيان.

خطة الدراسة:

قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول أتممتها بخاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات علاقة مباشرة بالموضوع.

فالفصل الأول: تحت عنوان نشأة جهاز الاتصال خلال الثورة والذي ضم ثلاث عناصر: تناولت في العنصر الأول: الارهاصات الأولى لظهور جهاز الاتصال.

أما العنصر الثاني: فقد اشتمل تكوين الإطارات، والعنصر الثالث: الإذاعة السرية لصوت الجزائر.

الفصل الثاني: تحت عنوان تأسيس وزارة التسليح والاتصالات العامة في الثورة يحتوي على ثلاث عناصر: العنصر الأول: ظروف نشأة وزارة التسليح والاتصالات والعنصر الثاني هياكل وزارة التسليح والاتصالات.

أما الثالث: دور هياكل وزارة التسليح والاتصالات.

أما الفصل الثالث: تحت عنوان العلاقة بين المالق وهيئة الأركان ويتضمن عنصرين: تأزم العلاقة بينهما، وانعكاساتهم على الثورة.

دراسة المصادر والمراجع:

اعتمدت خلال دراستي لهذا الموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع من بينها:

محمد دباح، في كتابه التسليح الموصلات أثناء الثورة التحريرية، اعتمدت عليه وساعدني في العنصر الثاني في تأسيس وزارة المالق، وكذلك كتاب نجادي محمد مقران في كتابه شهادة ضابط من المصالح السرية، اعتمدت عليه في الإذاعة السرية لصوت الجزائر.

أما بالنسبة للمراجع اعتمدت على أطروحة دكتوراه نوى نواة، جهاز الاستخبارات واستعلامات الجزائري ودوره في الثورة، فاعتمدت عليها في العنصر الذي يتحدث عن هياكل وزارة التسليح

عبد الرحمن بروان المالق القصة الكاملة: كان الاعتماد عليه في العنصر الثالث الذي يتمحور حول طبيعة العلاقة بين المالق وهيئة الأركان.

الفصل الأول:

نشأة جهاز الاتصال خلال الثورة (1956- 1962)

اولا: الارهاصات الاولى لظهور جهاز الاتصال:

كان المجاهدون المناضلون هم من يقوموا بدور الاتصال بين القيادات الثورية داخل الوطن، فكانت الأخبار تنقل من منطقة إلى أخرى ومن ولاية الى أخرى في رسائل مكتوبة ينقلها المجاهدون ويسمون عادة رجال الاتصال.[1]

وكانوا يتمتعون بسرية مطلقة وتكتم شديد وقد كانت تلك الرسائل عبارة عن رموز ومصطلحات يتم الاتفاق عليها بين المرسل والمرسل إليه خوفا من وقوع هذه المراسلات في يد العدو.[2]

وكان رجال الاتصال يؤدون مهمتهم على ظهور الخيل أو الحمير وأحيانا تستند هذه المهمة إلى بعض النساء

وعند انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تم الإهتمام والعناية بالأعلام ووجوب تكوين (لجان الاستماع)التي تتحصل على المعلومات والاخبار عن طريق الاذاعة لتتخذ منها مادة اعلامية لتصبح بعد ذلك جهازا اعلاميا.[3]

كما انه اقر وجوب تكوين لجان خماسية لتكون رافدا من روافد الثورة على مستوى الولايات والمناطق والمدن والدواوير والهدف منها تسيير الحياة اليومية للثورة في الميادين السياسية والعسكرية والاخبارية والتنظيمية والاجتماعية، وكان لتلك الميادين مسؤول يقوم بتنفيذ المهمة ويأتي على راس هؤلاء المسؤولين (مسؤول الاتصال) ويأتي على راس هؤلاء المسؤولين مسؤول الاتصال والاخبار لجمع الاخبار التي تتعلق بالثورة ومراقبة تحركات العدو[4]

كما يساهم على توعية المواطنين ويجعلهم مستعدين على الدوام لتجنيد في صفوف الثورة ومن مهامه

أيضا ان يكون على علم بعدد طلعات الطائرات الحربية المقاتلة عندما تحلق في الجو وعلى علم أيضا بعدد قنابل العدو التي لم تفجر بعد.

وتنفيذا لمؤتمر الصومام سارعت الولايات الثورية منذ الؤهلة الأولى لإصدار بعض النشريات المحلية لتقديم الصورة الحقيقية للثورة من حيث اهدافها تحقيق الحرية والاستقلال[5]

وكانت ولاية الاوراس اللمامشة أول ولاية نشرت هي صحيفة إعلامية "صحيفة الوطن عام 1955 تصدر كل 15 يوم بمعدل 300 نسخة. وعدد صفحاتها من 21 الى 27ص باللغتين العربية والفرنسية وأرسل البعض منها إلى تونس والمغرب والكثير من المدن الجزائرية، ثم أصدرت هذه الولاية في صيف 1957م جريدة المجاهد كان من

---

[1] رجال الاتصال: كانوا يختارون من صفوف جيش التحرير الوطني، او من صفوف جبهة التحريرية الوطنية

[2] محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة الجزائرية 1954.1962م، دار هومة، الجزائر ،2015، ص 43

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية، الجزائر ،2013، ص98

[4] محمد زروال، المصدر السابق ص44.

[5] نفسه ص45

كتابها على رابحي الذي كان له ركن خاص تحت عنوان" فاقوا "كان يتوجه به إلى فرنسا لإذاعة صوت البلاد كما كتب مقالا موجها للحركى والقومية لانضمامهم للثورة.[1]

وأما محمد عبد الصمد كان يكتب عن المعارك في الولاية الاولى خاصة ما يقع منها في المنطقة الثانية وأما الشهيد الأحمر دبابي كتب عن المواضيع السياسية والمرحوم سي محمد تا غليسة كان يتحدث عن المواضيع الاخبارية والاتصالية.

أما بخصوص الولايات الأخرى وأهم جرائدها التي كانت تصدر هي كالتالي:

- الولاية الثانية أسمتها الجبل
- الولاية الثالثة أسمتها النهضة
- الولاية الرابعة سمتها حرب العصابات
- الولاية الخامسة أسمتها حرب التيطري واخيرا الولاية السادسة أسمتها بحرب الصحراء

وكانت هناك جريدة اخرى أطلق عليها البلاغ انشأها محمد لمقامي ومساعده ويؤكد انه استمر نشرها الى نهاية عام 1958 وتتكون من ثلاث صفحات او أربع.[2]

ويقول أحمد حماني في هذا السياق كانت مطبعة الشهاب في مدينة قسنطينة هي أول مطبعة طبعت بطاقات وأوراقا خاصة بجيش التحرير الوطني، ويؤكد أن المرحوم أحمد بوشمال كان يردد هذه الكلمات قوله: الحمدالله الذي ابقاني حيا فأطبع بنفسي وهي بطاقات وأوراق خاصة بجيش التحرير الوطني في مطبعة عبد الحميد ابن باديس.

وكان الهدف من أجهزة الاتصال هو الربط بين قيادة الولاية في الداخل. فإذا كانت الولاية سترسل دورية إلى ولاية اخرى مجاورة لها، فإنها تعلم تلك الولاية عن طريق الراديو لتسهيل مهمتها ومن بين مهامها إعلام الولايات عن معلومات ولايات أخرى عن تحركات العدو خاصة إذا كان الامر يتعلق فلمعارك الضارية والمكامن [3]

وكانت الاتصالات التي كان المواطنون يقومون بها بمثابة مناشير التي يحررها المجاهدون، والهدف منها إحاطة المواطنين علما بالانتصارات العسكرية التي حققها المجاهدون على العدو، ويلاحظ أن تلك المناشير كانت تبدأ ب (بسم الله الرحمن الرحيم) وتحمل التاريخ الهجري والميلادي. [1]

---

[1]قليل عمار، المصدر السابق ص100

2محمد زروال، المصدر السابق ص 46

3محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1962.1954 دار القصبة، الجزائر ،2007، ص346

ومما يدل على أن الولايات تتصل ببعضها اتصالا دائما ما يرويه لنا الراوي الحاج الاخضر فيقول: عندما كنا نقوم بتحطيم الاعمدة الكهربائية فإننا كنا ننفذ هذه العملية بمطرقة تزن 5كلغ فلا ننجح الا بتهشيم مادة الإسمنت انا القضبان الحديدية فلايفل فيها حتى الحديد تلك المطرقة او ليس هذا مخالفا للمثل العربي (لا يفل الحديد إلا الحديد، ولكن هذا الحديد سيفله حديد الثورة فالثورة اشد مكرا من باس الحديد الذي صنع من الاستعمار) [2]

والحيلة التي لجأ إليها المجاهدون هي:

1.احداث ثغرة صغيرة في مكان معين من العمود الكهربائي.

2.ملئ تلك الثغرة بكمية من الجبس المبلل.

3.أحداث ثقب في وسط الجبس.

4. ترك الجبس المبلل إلى ان يبس ليلة كاملة.[3]

5. ملء ثغرة الجبس بمادة الديناميت ثم إشعال الفتيل.

وعندما تتم عملية الانفجار فإن العمود الكهربائي يتحطم بالخرسانة المسلحة والقضبان الحديدية التي صعب تحطيمها.[4]

- **ثانيا: تكوين الاطارات**

في المجال التنظيمي كان بوصوف بعيد النظر وفكر في تكوين الإطارات في الميادين التي تلبي الحاجيات الحيوية للجزائر الجديدة المستقلة، وتم القيام بهذا العمل منذ جانفي 1960 وأعطى النتائج الآتية:

1 – التلاميذ الطيارون: خمس دورات تسمح بالانضمام

2 – العاملون المهندسون والتقنيون في الطيران: 30 إطارا تحصلوا على تكوين كامل الشيء الذي سمح بالتحكم في التقنيات الخاصة بهذا المجال.

3 . العاملون في ميكانيك الطيران: 20 مهندسا كانوا حاضرين في 1962م للعمل بكل كفاءة وللتكفل بالمسؤوليات الخاصة المرتبطة بهذا الميدان من النشاط.[5]

---

[1] محمد زروال، المصدر السابق، ص51

[2] نفسه ص52

[3] محمد بوعلام، الثورة الجزائرية 1962.1954، دار القصبة، الجزائر ،2007، ص346

[4] محمد زروال، المصدر السابق ص59

[5] نجادي محمد مقران، ضابط من مصالح السرية للثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2014، ص254

4 – الطيران المظلياتي:

إطارات محنكين كانوا مستعدين للتكفل بهذا الميدان وتأطير المتخصصين المستقبليين.

5. أعضاء البحرية: كانوا 37 وكانوا يشكلون مجموعة لتكون نواة يبنى عليها التنظيم المستقبلي للبحرية.

6 . الضباط المتخرجون من أكاديمية الشرطة[1]: وعددهم كذلك 37 كانوا كذلك مستعدين لإرساء بنيات مختلف لصالح للأمن اللازمة لتأطير وحماية المجتمع كل الإطارات الكونين في مختلف المواد المذكورة أعلاه كانوا جامعيين قد حصلوا على تكوين تقني ذي مستوى عال.

بفضلهم وبفضل روح التضحية التي كانت تحركهم إخلاصهم وتفانيهم وخاصة كتمانهم الذي يمليه عليهم تواضعهم، رفعوا التحدي أمام المحتل الذي هرب من الجزائر خالقا الفراغ في كل المجالات آملا بذلك وبدون جدوى إدخال البلاد في الفوضى.[2]

. مدرسة تكوين الإطارات:

لقد جند عبد الحفيظ بوصوف الطلبة الذين وجهتهم الثورة بعد إضراب 19 ماي 1956 في مختلف المدارس التي أنشأها قصد تكوين إطارات الثورة من أجل تلبية حاجياتها من الإطارات البشرية التي كانت بحاجة ماسة إليها لقد أنشأ عبد الحفيظ بوصوف في 27 أوت 1956 أول مدرسة عليا الإطارات الضباط هدفها تكوين ضباط في عمل المخابرات و الاستعلامات و كان لعروسي خليفة يدير إدارتها و بلعيد عبد السلام ، نوار دلسي و معاوية عبد العزيز مكلفين بتدريس النظري كتدريس العلوم السياسية و الاقتصادية و الحقوق و تاريخ الحركة الوطنية أما الجانب العسكري فكان يشرف عليها عبدالله عرباوي الذي كان وزير سابق بعد الاستقلال .[3]

ثالثا: إنشاء الإذاعة السرية صوت الجزائر المكافحة الحرة.

منذ نشأة جهاز الاتصال السلكي واللاسلكي سنة 1956م وظهور أثره الايجابي في مسار الكفاح المسلح ونظرا لتطور الأحداث بتطور ثورة التحرير الوطني واتساع مجالات مهامها على الصعيدين الداخلي والخارجي نضجت

[1] أنظر الى الملحق رقم 01، ص59

[2] نجادي محمد مقران، مصدر سابق، ص255

[3] الصادق مزهود وآخرون، المجاهد عبد الحفيظ بوصوف السياسي المحنك والاستراتيجي المدبر، دار الفجر للطباعة، قسنطينة، 2003، ص32

لدى المسؤولين فكرة إنشاء إذاعة وطنية قصد التوعية والتنوير والتبليغ والتعريف بالقضية الجزائرية، ومواجهة الدعايات ومختلف وسائل الاعلام التضليلية التي جندها الاستعمار ضد ثورة التحرير الوطني وفي مقدمة هؤلاء الذين فكروا في إنشاء هذا الجهاز وبعثه ليؤدي دوره الإعلامي الضروري عبد الحفيظ بوصوف المدعو سي مبروك رحمه الله.

وفي 16 ديسمبر 1956م انطلق صوت الجزائر المكافحة مدويا ليملأ أرجاء الدنيا من إذاعة وطنية ثورية تحت هذا الشعار (صوت الجزائر الحرة المكافحة صوت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر). وبانطلاق هذا الصوت المدوي أضافت الثورة مكسبا آخر لمكاسبها الذي يعد سلاحا استراتيجيا هاما جاء ليدعم مسيرة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي وكان لهذا المولود الجديد الأثر العميق لدى الجماهير الشعبية وصدمة عنيفة لدى العدو ووسائله الإعلامية وعند تأسيس إذاعة صوت الجزائر الحرة مرت بمراحل نذكرها وهي:[1]

المرحلة الأولى: وضعية الإذاعة المتنقلة:

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن هذه الإذاعة كانت منذ نشأتها متنقلة نظرا لظروف الحرب وهي عبارة عن شاحنة من نوع GMC تتكون من جهاز ارسال RC399. قوته 400 واط، وجهاز تسجيل للصوت وميكروفون وجهاز مزج الموسيقى بالصوت وعمودين بالنسبة للهوائي ومولد الكهرباء أما برامجها فكانت تبث مباشرة على الهواء عبر موجة قصيرة طولها 25 مترا لمدة ساعتين كل يوم باللغة العربية والقبائلية والفرنسية ابتداء من الساعة الثامنة ليلا. واختيار هذا التوقيت يعود لأسباب أمنية فرضتها ظروف المعركة، ولم يمضي شهر واحد على إنشائها حتى انطلق منها النداء التاريخي الموجه للشعب الجزائري ليشن اضرابا عاما لمدة أسبوع كامل ليعبر من خلاله عن ارتباطه الوثيق بثورته وعن تأييده المطلق وصموده إلى جانب قيادته الممثلة في جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني.[2]

ومن الواجب ونحن نتكلم عن الإذاعة السرية، أن نذكر أسماء جنود الخفاء الذين كانوا وراء هذا الانجاز العظيم وهم الإخوة عبد المجيد مزبان بلعيد عبد السلام، رشيد النجار، مداني حواس موسى.

المرحلة الثانية: إذاعة الناظور:

[1] محمد زروال، المصدر السابق، ص227.

[2] فائزة بكار، اذاعة الجزائرية الحرة المكافحة 1956-1962 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، اشراف: أحسن بومالي جامعة الجزائر، قسم علوم الاعلام والاتصال ،2010، ص59

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصبح من الضروري توسيع شبكات الاعلام وتدعيمها بما تتطلبه المرحلة الجديدة من الكفاح من هذا المنظور انطلق صوت الجزائر من جديد من إذاعة الناظور المغرب الشقيق، يوم 12 جويلية 1959م تحمل نفس الشعار صوت الجزائر الحرة المكافحة وصوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر وكانت الإذاعة هذه المرة قارة، ومتمركزة حيث أشرف على تدشينها الإخوة محمد يزيد وسعد دحلب الذي ألقى بالمناسبة كلمة توجيهية بثت مباشرة على الهواء ومن بين الذين حضروا حفل التدشين الإخوة بوعلام بالسايح والرائد عمار ثليجي وبحضور بعض الإخوة من إطارات الاتصال السلكي واللاسلكي.[1]

أسلوب العمل:

في جو تسوده روح المسؤولية وفي إطار الانضباط والطاعة والاحترام المتبادل تنطلق الأعمال يوميا من الساعة الثامنة صباحا بعقد اجتماع يشرف عليه الأخ عيسى مسعودي ويحضره الصحافيون للتشاور وتبادل الرأي والمعلومات وتجميع مختلف الأخبار وبعد ذلك يتم تصنيفها ثم تجري عملية التحرير والتسجيل في أشرطة لتصبح بعد ذلك جاهزة للبث وهذه إجراءات عملية مضبوطة ودقيقة.[2]

مراكز الإرسال:

بعد هذه الإجراءات المشار إليها أعلاه ترسل الأشرطة المسجلة إلى مراكز البث المتواجدة داخل ضيعة خارج المدينة بحوالي 15 كلم تقريبا وبجوار هذه الضيعة ثكنة عسكرية وتم اختيار هذا الموقع من باب التمويه وإبعاد الشبهات ومن باب الحيطة والحذر وتوفير أسباب المحافظة على السر، فالاتصال بمركز البث صعب ولا يتم إلا بواسطة كلمة السر، أما رجل الاتصال فهو الأخ محمد القوردو.[3]

الأجهزة المستعملة للبث: كانت تتم في مركزين لعملية البث هما:

المركز الأول: وبه جهازين للإرسال من النوع (BC610) قوتهما01 كيلو واط لكل واحد على الموجتين القصيرتين 26 م. 36م

[1] محمد زروال، المصدر السابق، ص227

[2] محمد دباح، التسليح والمواصلات اثناء الثورة التحريرية 1956-1962، دار هومة ،2019، ص52،

[3] فائزة بكار، مرجع سابق، ص60

المركز الثاني: به جهاز من نوع (TEB) قوته 15 كيلوواط ذو الموجة القصيرة 47 م. أما بالنسبة للهوائيات فالمركز الأول عموده ثابت والمركز الثاني عموده الهوائي غير ثابت يرفع ليلا وينزل نهارا حتى لا يكشفه العدو نظرا لطوله.[1]

. المرحلة الثالثة :الإذاعة في المحافل الدولية:

في الملتقى التأسيسي للإذاعات الوطنية الافريقية (URTNA) المنعقد في كوناكري 1960 م شاركت الإذاعة بوفد يتكون من الأخوين محمد السوفي والأغواطي عبد الرحمان ثم شاركت في الملتقى بالرباط.[2]

وفي سنة 1962م بوفد تكون من الإخوة (إبراهيم عافة، خالد سفار) وكان الهدف من هذه اللقاءات بين الإذاعات الإفريقية التنسيق وتبادل البرامج الإذاعية وتوزيع الأمواج.

وفي الملتقى الافريقي المنعقد بالدار البيضاء في المغرب الشقيق، بتاريخ 04 جانفي 1961، سهرت الإذاعة السرية على تغطية هذا الحدث الافريقي ونشاط الوفد الحكومي الجزائري على الخصوص، وكان على رأس هذا الوفد السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد سجلت الإذاعة حينئذ حوارا مع السيد كريم بلقاسم وعمر أو صديق تناول هذا الحوار مختلف القضايا المتعلقة بالثورة التحريرية الوطنية وتطوراتها وكذا الهدف من عقد هذا الملتقى.

ونشير هنا إلى الدول الافريقية المشاركة في هذا الملتقى وهي الجزائر، مصر، المغرب، غينيا، غانا، مالي، ليبيا.[3]

المرحلة الرابعة :إذاعة صوت الجزائر من طنجة:

تحصلت الجزائر على محطة بث إذاعية جاهزة في مدينة طنجة بالمغرب الشقيق بتاريخ 15 أكتوبر 1961، وقد وافق هذا التاريخ ذكرى التحضير لاندلاع ثورة التحرير الوطني (فاتح) نوفمبر 1961) فبث منها ومن إذاعة صوت الجزائر بالناظور برامج خاصة إحياء لهذه الذكرى التاريخية ونظرا لكثافة محتويات هذه الحصة الخاصة فقد استغرقت مدة بثها 20 ساعة متواصلة بدون انقطاع.

وأثناء زيارة الأخ محمد يزيد وزير الاعلام في الحكومة المؤقتة، في الجمهورية الجزائرية للمغرب الشقيق زار إذاعة صوت الجزائر بطنجة حيث قام بتدشينها وأدلى بحديث مباشر على الهواء من هذه المحطة.[4]

---

[1] محمد زروال، المصدر السابق ص228

[2] محمد دباح، مصدر السابق، ص54

[3] نوي نواة، مرجع سابق، ص111

[4] محمد زروال، المصدر السابق ص241

مصادر البث الإذاعي:

1- تزويد الإذاعة يوميا بالمعلومات بواسطة مركز الالتقاط السلكي واللاسلكي.

2- بلاغات العمليات العسكرية - اشتباكات - معارك. عمليات فدائية.[1]

قائمة بأسماء المجاهدين المشرفين على تسيير الإذاعة السرية محطة طنجة (1961.10.15)

01 . ابراهيم غافة

02 . بوزيدي محمد

03 .كمال داودي

04 . ولد خروبي امحمد – المدعو (مولاي)

05. قدور ريان[2]

المشرفين على تسيير الإذاعة السرية قائمة بأسماء المجاهدين

القارة الثابتة 1959.07. 06 عبد العزيز شكيري 12 بالناظور

01 . محمد السوفي

02 . عيسى مسعودي

03. مداني حواس

04 . محمد بوزيدي

05- بومديني محمد [3]

1. بواسطة نفس الجهاز تزويد الإذاعة بكافة نشاطات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكذا التعليمات والتوجيهات الصادرة عنها.

2. بواسطة الصحف والمجلات والنشريات من مختلف مصادرها.

3. بواسطة مختلف الإذاعات العالمية.

---

[1] محمد دباح، مرجع سابق، ص55

[2] نفسه ص57.

[3] نوى نواة، مرجع سابق.، ص114

ومما تجدر الإشارة إليه أن طاقم الإذاعة السرية كان كله مؤلفا من جزائريين لا غير، ولا أحد غيرهم يتدخل أو يؤثر أو يملي ما يبث من بلاغات وأنباء وتعاليق وكذا التحرير والتقديم والاشراف التقني فكان كل ما في الإذاعة وما يصدر عنها جزائريا.[1]

مواقيت البث الإذاعي:

1- إذاعة صوت الجزائر (الناظور) كانت أوقات البث الإذاعي يوميا من الساعة 5 سا صباحا إلى 7 سا صباحا، ومن 12 سا زوالا إلى 14 سا زوالا ومن 21 سا إلى 23 سا على الأمواج القصيرة طولها 26 م، 36، 47 م. وقد استمر هذا البث الإذاعي على هذا المنوال بنفس الروح ونفس الإرادة والعزم والانضباط إلى غاية 1 جويلية 1962م.

2 . إذاعة صوت الجزائر (طنجة) بالنسبة لأوقات البث الإذاعي فكانت يومية من الساعة الثانية عشر زوالا إلى الساعة الثانية بعد الزوال وليلا من الساعة الثامنة حتى الساعة العاشرة وبموجة قصيرة طولها 31 م.[2]

خلاصة الفصل:

[1] محمد زروال، المصدر السابق ص237

[2] محمد دباح، مصدر سابق، 58

ومن خلال الطرح الذي سبق يمكن القول أن الاتصال عبارة عن أداة حيوية في دعم الكفاح المسلح وتوحيد الجهود بين الداخل والخارج ،من البدايات الأولى 1954.1956م كان الاتصال بدائيا يعتمد على الوسائل التقليدية مثل الرسائل المحمولة شفويا او كتابيا، وكان يعتمد على المسبلين لنقل أخبار المعلومات بين المجاهدين والمواطنين ،ثم بدأ التأسيس الفعلي لجهاز الاتصال من مؤتمر الصومام 1956 وبه شكلت نقطة تحول حيث تقرر تنظيم جهاز اتصال رسمي ومنهجي وتم استحداث خلايا اتصال مركزية على مستوى الولايات والمناطق العسكرية وبرزت أهمية الصحف الثورية مثل المجاهد في الداخل والخارج كوسيلة إعلامية وتوعوية ، وبعد تطور الوسائل والإمكانات 1957.1962م تم الاعتماد على تقنيات أكثر تطورا مثل أجهزة اللاسلكي والشفرة السرية وأنشئت الجبهة شبكة اتصال متكاملة شملت وحدات جيش التحرير والمكاتب الخارجية مثل مكتب تونس والقاهرة ووظفت الإذاعة والصحافة الخارجية للدعاية الدولية وكسب التأييد السياسي وكان جهاز الاتصال الثوري من الركائز الأساسية التي ساعدت على نجاح الثورة الجزائرية في تنظيمها وصمودها السياسي والعسكري، وقد تطور تدريجيا من وسائل بسيطة إلى جهاز متكامل يخدم كل الجبهات داخليا وخارجيا.

الفصل الثاني:

تأسيس وزارة التسليح والاتصالات العامة في الثورة

أولا: ظروف نشأة وزارة التسليح والاتصالات العامة في الثورة

بعد انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة في أوت 1957م عين عبد الحفيظ بوصوف عضوا دائما في اللجنة المركزية الخارجية في أفريل 1958م وتم تقسيم اللجنة المركزية إلى قطاعات وكلف بوصوف بالاتصالات السلكية واللاسلكية والاستعلامات في 19 سبتمبر 1958م وعوضت التنسيق والتنفيذ بالحكومة المؤقتة الجزائرية. تقلد بوصوف منصب وزير العلاقات العامة والاتصالات حيث عرف هذا الميدان دفعا قويا وقد تخطى جيش التحرير الوطني مرحلة هامة ليتحول بعدها بوصوف الى وزارة التسليح والاتصالات العامة حيث عمل على تنظيم جهازه وتطوره.[1]

وفي سنة 1960تأسست وزارة التسليح والاتصالات العامة وذلك لسببين أولهما فشل محمد شريف في تسيير مهامها ألا وهي وزارة التسليح والتموين والرغبة في تخلصه من موردي الأسلحة الذين فرضوا على الثورة التي تقوم به إلا المصالح السرية الجزائرية والتي اكتسبها بو صوف في مجال الاتصالات بعد كل من محمد بوضياف وذهاب بن مهيدي لمؤتمر الصومام واصل عبد الحفيظ بوصوف المهمة فصار يقود جهازا فعالا أنقذ الثورة من الدمار.[2]

وسبب تشكيل وزارة التسليح والاتصالات العامة هو انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة في مقر المجلس التشريعي بطرابلس نظرا لتوفر الشروط الأمنية في ليبيا ورغبة القادة في السرية إضافة إلى أن ليبيا أبعد عن الأضواء الصحافية من القاهرة وتونس دامت هذه الدورة 33 يوما من 16 ديسمبر 1959 م إلى 18 جانفي 1960م فتم تعديل الحكومة المؤقتة حيث احتفظ بوصوف[3] بوزارته السابقة وزارة الاتصالات العامة والمواصلات **MAGC** ووزارة التسليح والتموين العام **MARG** واللتين ادمجتا وزارة واحدة لتكون وزارة التسليح والاتصالات العامة **MALG** وقد غطت هذه الوزارة ميادين عدة منها مجال العلاقات والتجسس، الشفرة ،الإذاعة السرية ....الخ .

---

[1] خيثر صافي، جهود وزارة التسليح والاتصالات العامة في الثورة (المالق) بين 1960 -1962، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة ادرار، ص339

[2] عبد الحفيظ بوصوف، المالق، وزارة التسليح والاتصالات العامة، غرناطة ،2014ص35

[3] عبد الحفيظ بوصوف: اسمه الثوري السي مبروك ولد سنة 1926 بميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري من مجموعة 22 التاريخية، عين قائدا للولاية الخامسة بعد العربي ين مهيدي 1956، ثم وزيرا للاتصالات في الحكومة المؤقتة الجزائرية 19 سبتمبر960 1، أنظر: المجاهد عبد الحفيظ بوصوف السياسي المحنك والاستراتيجي المدبر الصادق مزهود واخرون، دار الفجر قسنطينة، ديسمبر 2003، ص7

ووجدت صعوبات جمة في عملية التسليح تعود الأسباب إلى إقامة خطي شال وموريس على الحدود والحصار الفرنسي المضروب على كل المحاولات لتزويد بأسلحة وتصفيتها لتجار الأسلحة الذين يتعاملون مع الثورة واستخدامهم لجميع الطرق لكشف محاولات شراء الأسلحة وتبين أن إنشاء مصلحة المخابرة من شأنها أن تحمي مزود الأسلحة ويقدر تعداد وزارة التسليح والاتصالات العامة من 1400إلى 1500 عامل بميزانية تقدر بربع بميزانية الحكومة المؤقتة.

وفي هذا الصدد يقول دحو ولد قابلية حيث يقول: {حتى نكون وضحين من البداية يجب نقول بأن وزارة التسليح والعلاقات العامة هي نتاج لكينين اثنين الأول يتمثل في شخصية عبد الحفيظ بوصوف والثاني في هيئة تتضمن المصالح الخاصة حيث تم دمجها في تركيبة لا تتجزآ وبالتالي أداء المهمة في تسيير الرؤية الساسية والاستراتيجية لبوصوف. [1]

حيث تقوم وزارة التسليح العامة على الصعيد السياسي بعملية نقل السلطات السياسية كل المعطيات حول الحالة السياسية المتولدة مع الكفاح المسلح ، وبمجرد ان تقلد بوصوف المنصب وضع نمطا جديدا لهيكلة المصالح التابعة له فأنشأ مديرية الاتصالات الوطنية D.N.T التي ضمت كل مصالح الوسط والشرق والغرب واسندت عمار ثليجي في الاطار نفسه تم انشاء مديرية الاتصال وتجهيزها بإمكانيات جديدة وحظيرة السيارات لنقل البريد الخاص بالحكومة وبهيئة الأركان وبنقل الطلبة وكان من اختصاص الهيئة المركزية التي مقرها بتونس بمثابة امانة عامة للمالق .[2]

ثانيا: هياكل وزارة التسليح والاتصالات العامة:

1/مديرية التوثيق والبحث:D. D. R

كانت ادارتها تحت اشراف الرائد خلادي المدعو سي الطاهر المساعد من طرف بوعلام بالسايح المدعو لمين، أما نوابه الأخرون فهم قاصدي مرباح المدعو خالف عبد الله ويزيد فرحات المدعو زرهوني السيد احمد، سلمان المدعو دحو ولد قابلية كانت تتكون من ثلاثة مصالح:

1/المصلحة العملياتية: الموجودة على طول الحدود الجزائرية التونسي المكلفة بمتابعة النشاط العسكري العام داخل الوطن بالحواجز المكهربة بكل أنواع الطرق التي من بينها التنصت عن بعد وعن قرب

[1] عبد الحفيظ بوصوف، مصدر السابق ص36

[2] أنظر الى الملحق رقم 02، ص60

2/مصلحة البحث: التي تنسق وتنشط سلسلة شبكات المخابرات داخل الوطن وبالدول المجاورة وبأوروبا من بينها فرنسا. [1]

3/مصلحة الاستغلال الوطني: التي توجد بليبيا وهي قاعدة ديدوش مراد مكلفة باستغلال جل المعلومات التي تجمع ثم تعاد على شكل دراسات أو ملاحظات موجهة الى المسيرين والعسكريين كما نشا مركز لهذه المديرية بالقرب من نقطة قيادة الأركان بقرية غار دماء وعرفت هذه المصلحة بكفاءتها حتى أصبحت عيون وأذان أركان جيش التحرير الوطني.[2]

2/المديرية الوطنية لليقظة ومضادة الجوسسةD.V.C.R

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة في 18 سبتمبر 1958م بالقاهرة ووزارة الاتصالات العامة، أنشئت مديرية اليقظة ومحاربة التجسس **DVCR**في 28 سبتمبر 1958 م كهيئة تابعة لهذه الوزارة كان بوصوف قد عزم على استحداث ثلاث مديريات:

الأولى كانت مشكلة وجاهزة وتعني بها مديرية الاتصالات الوطنية **DIN** وتم استدعاء عبد الرحمان بروان ومحمد خلادي المدعو سي الطاهر، لإنشاء هيئتين أخريين وهما مديرية التوثيق والبحث **DDR** ومديرية اليقظة ومحاربة التجسس **DVCR** وكانت هناك ثلاثة اقسام القسم العسكري العام، وقسم الاعلام والعمل البسيكولوجي وقسم الخرائط والامن. [3]

وقد تم إعادة هيكلة وتطوير مديرية اليقظة وما ضد الجوسسة DVCR خلال أربعة اجتماعات 2420 فيفري 1959م تحت مسؤولية عبد الرحمن بروان المدعو صفر وهو كان طالب سابق من جامعة تولوز ، من قدماء الدفعة الأولى لمصلحة الاتصالات يساعده معاوية عبد العزيز المدعو الصادق وهو أيضا طالب سابق بجامعة تولوز من قدماء مدرسة الإطارات هذه الجديدة كانت وليدة قسمة المعلومات والعمل النفسي وقسمة ضد الجوسسة في الولاية الخامسة ،وتعتبر هذه المديرية كما وصفها المجتهد السيد معاوية وهو أحد عناصر هذه المديرية {بأنها الأم التي أنجبت مديرية الأمن العسكري بعد استرجاع السيادة الوطنية }[4].

3/مديرية الاتصالات الوطنية D.N. L

[1] أنظر الى الملحق رقم 03، ص61

[2] يوسف حشاشنة، دو مديريات وزارة التسليح والاتصالات العامة MALG في الثورة التحريرية 1958-1962 مجلة الدراسات التاريخية، الجلد24، العدد1، جامعة سيدي بلعباس 2023، ص537

[3] عبد الحفيظ بوصوف، مصدر سابق ص135

[4] أنظر الملحق رقم 04، ص62

أنشات هذه المديرية بالقاعدة الخلفية للولاية الخامسة لقد بدأت في البداية بتسليم السلاح الذي جلب من المغرب إلى داخل الوطن، وتم إنشاء اول مركز للاتصالات بوجدة تحت مسؤولية محمد لفرج المدعو نجار المجاهد من المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة ومعه بعض الأعوان أهمهم محمد بلعيد المدعو بونوارة الذي أطلق عليه بوصوف لقب الثعلب نظرا إلى ذكائه وحيلته فقد كان ينتج فحم الخشب دون علم حراس الغابات وكان يبيعه.

أما في سوق الخميس أو في مغنية وكان رجل الذي يثق فيه العربي بلمهيدي ثم عبد الحفيظ بوصوف على مستوى القيادة العامة لمنطقة وهران فقد كان يعرف الرجال والميدان عن ظهر قلب وهو الوحيد الذي يعرف اين يقع المركز هذا وذاك وهذا المسؤول او ذلك.[1]

يقول عنه سنوسي صدار "أنه الدليل المعين في مركز القيادة والمكلف بعملية وجهات أخرى بواسطة رجال اتصال يعلمون بوصوله

حيث يوجد بين هؤلاء نقاط التقاء وانقطاع يجهل كل منهم المكان الذي يجب ان تصله المراسلة وعلى كل واحد منهم عدم تجاوز المسيرة المحددة للمحافظة على ما أطلق عليه سنوسي صدار بالخيط التسلسل.[2]

كذلك نجد محمد لمقامي يصف بونوارة "أنه المكلف بالبريد في المركز وكان يظهر مرتين في اليوم ظهورا سريعا مرة في الصباح ومرة في المساء فيتوجه نحو الغرفة التحتية الصغيرة ..... ولا يكلم أحد فراقبته لاحدثه في امري لكنه لم يفدني باي معلومة "وهذا أن دل فانه يدل على أن بو نوارة رجل أمينا ومخلصا لمهنته ووطنه، بعد أن أصبح النشاط المالق يستدعى استحداث المديرية تتولى نقل البريد واوكلت المهام الحاج محمد بريقو فقد انشا تنظيما فعالا باسم مديرية الاتصالات أي البريد والبرقيات والهاتف بمساعدة ملياني منور المدعو جمال ولعرج محمد المدعو نجار وكانت تحتوي على

شبكة التناوب الواسعة.[3]

4/المديرية الوطنية للرموز والشفرة D.N.C.H

[1] مداني واضح، علاقة وزارة التسليح والاتصالات العامة مع هيئة اركان العامة لجيش التحرير الوطني وانعكاساتها على الثورة 1962.1960، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، الطور الثالث في تاريخ العسكر الجزائر عبر العصور، اشراف: ودوع محمد جامعة الجزائر 2 ابو قاسم سعد الله، الجزائر 2020-2021 ص91

[2] نوي نواة، المرجع السابق، ص145

[3] عبد الرحمان بروان المالغ القصة الكاملة منشوراتANEP، الجزائر 2015، ص94

إن ميدان الاستعلامات يتطلب استعمال أسلوب المفاتيح السرية أي استعمال الشفرة حيث تخلص الى تحويل نص إلى معادلات رياضية تستخدم فيها مفاتيح موحدة وسرية يستعملها كذلك الطرف المستقل للمعلومة حتى يرجع الرسالة إلى حالتها الاصلية في إطار حرب الأمواج بين المخابرات الجزائرية والاستعلامات الفرنسية ظهرت حرب جديدة من نوع أخر وهي حرب التشفير والرموز.[1]

ففي حرب الأمواج كان العدو يرسل معلوماته بكل وضوح وكانت ذات أهمية كبرى ومن جهة أخرى فإن جنود الخفاء كانوا حذرين فستعملو الرموز في رسائلهم نظرا لتجاربهم السابقة مثلا كالتجربة زيدان وعبد مؤمن في الجيش الفرنسي بالهند الصينية لذلك نجد مشكل الشفرة طرح منذ البداية.

كما كان العدو يستخدم في تشفير رسائله التشفير الحرة أي الرسائل الغير مشفرة في أغلب الأحيان أو التشفير الجزئي أي بطاقة سلديكس التي تحتوي على جميع الحروف الابجدية وعلى كل الاعداد ومجموعة من الحروف الثنائية والثلاثية وقد تحصلت جبهة التحريري الوطني على نسخة منها ،أما بالنسبة لجهاز الاستخبارات الجزائري فقد كانت وسائل التشفير المستخدمة في بداية الحرب بدائية تقتصر على أبسط الأدوات أي ورق مقوي مستطيل الشكل 36سنيتمتر على 26 سنتيمتر قسمت إلى مربعات مثل كلمات المتقاطعة ولكن بحجم أوسع وفي كل مربع يوجد إما حرف أبجدي أو حرف مزدوج diphtongue

مثل ER .AN .SE أو حرف ثلاثي diphtongue مثل AGE .ART.ENT أو كلمة كاملة مثل RADIO .ARME .ALI لترميز كلمة ARMEMENT أي التسليح او معدات حربية على سبيل المثال يجب تقسيمها إلى ARME ثم الحرف M ثم ENT فكل جزء من هذه الأشياء الثلاثة له إحداثيات خاصة وهي ما يتم ارسالها عبر الراديو لإعادة تركيب الكلمة يتعين على المراسل أولا أن تأخذ إحداثية العمودية ثم الأفقية لتحديد المربعات المرسومة ثم يقيد تدريجيا محتوى الرسالة ليأخذ مثل: AR تعطي ARME و BX تعطي M وCV تعطي ENT.[2]

ومع زيادة عدد المراكز التنصت وعدد مستعملي وسائل اللاسلكي جاءت الحاجة الملحة الى زيادة استعمال الرموز وتغيير أنظمة التشفير فكل من مرة في استعمالها المتكرر والطويل المدى يجعلها غير فعالة وقابلة للاختراق.

وفي هذا الصدد يذكر العقيد الطاهر زبيري: أن القوات الفرنسية في حملتها في اكتشاف مركز الولاية الأولى ومكان جهاز الاتصال عبر طائرات للجوسسة والتنصت تجوب جبال الأوراس لعلها تلتقط إرسال الولاية.

---

[1] أنظر الى الملحق رقم 05، ص63

[2] نوي نواة، المرجع السابق، ص146

أما نحن نتجنب الاتصال بقيادة الثورة في الخارج في النهار بل نعتمد الإتصال ليلا وباستعمال شيفرة خاصة لكن يتم تغيرها في كل مرة حتى لا يتمكن العدو من تفكيكها.

كما يذكر صدار سنوسي: أنهم يعلمون عاجلا ام أجلا أن المصالح الفرنسية ستتمكن من اختراق وحل برقياتنا مثلما حصل في أحد مراكزنا الكائن بالكاف بالقطر التونسي بواسطة جندي اكتشف أنه خائن لوطنه فعمدنا على تضليل المصالح الفرنسية باستمرار برقيات زائفة فهذه العملية تسمح بربح الوقت لان العدو كان لا ينام ويتوفر على جميع الضروريات.[1]

أما بالنسبة للعدو فقاد قام بتغير شفراته كذلك وحسب شهادة الحاج دحو محمد انه نحو سنتي (1959.1960م) الإخصائيين في الميدان بدأنا نواجه صعوبات في إختراق العدو لأنه تفطن لقدراتنا في الميدان ومعرفتنا بها بدأ يأخذ احتياطات إضافية ولهذا كان يغير مفاتيح التشفير مرتين في كل يوم ويستعمل وسائل تشفير يجددها شهريا.[2]

فقد كان بحوزة كل محطة راديو وثيقة تشفير قابلة لاستعمال حين يحتفظ المسؤول العسكري بشفرة ثانية مختلفة عن الأولى ليسلمها للتقني مفكك الشفرات عند انتهاء صلاحيات الشفرة يتم إطلاق شفرة ثالثة تختلف عن الأولى وثانية لتوزع للمرسل إليها ثم الرابعة والخامسة وهكذا دون تحديد عدد معين لذلك تقرر تزويد كل ولاية بشفرة مختلفة لأسباب عديدة:

- يكفي أن تسقط وثيقة من الوثائق بين يدي العدو على مستوى أي منطقة من المناطق حتى تصبح كل الوثائق الأخرى لكل الولايات مشبوهة وبالتالي يجب الغاءها.
- يمكن للرسائل المشفرة بنفس الشفرة وهي بالعشرات يوميا أن تمنح للعدو مادة خصبة تسهل عليه مهمة فك رموزنا.
- انفصال الشبكات عن بعضها في حيازة شفرة منفصلة تساعد قائد الولاية على مخاطبة قادة المناطق او القطاعات كما يمكن لهؤلاء ان يخاطبوا بدورهم دون أن تتمكن باقي الولايات من قراءة محتوى رسائله كما بقي ممكن على كل ولاية أن تخاطب ولاية أخري عن طريق مركز العام لقيادة الشبكات التي يضمن الربط بين الولايات.[3]

[1] يوسف حشاشنة، مرجع سابق، ص544

[2] محمد زروال، المصدر السابق، ص155

[3] نوي نواة، المرجع السابق، ص147

- الإمكانيات المادية التي كانت محدودة جدا فقد كانت تنحصر في مجموعة من الجنود لا يتجاوز عددهم الستة وبعض الآلات فقد كانت هذه الإمكانيات لا تسمح بتزويد الكافي بالشفرات مما دفع مسؤول شبكة الإرسال في الولاية الأولى رحال منصور المدعو السعيد وهو من الدفعة الثانية وقد شغل منصب الكاتب الخاص لجميع القادة المتعاقبين على الولاية الأولى لصياغة بطاقات تشفير جديدة بنفسه في الجبل بكل مفاتيحها حول إيصالها الي مركز قيادة الشبكة.
- بعد توقيف العدو مسؤول الشبكة نعاس الحبيب المدعو حمزة بكل وثائقه ومعداتها كما ذكرنا سابقا وفي أواخر 1958 م أبلغت الحكومة المغربية جهاز الاستخبارات ولاستعلامات الجزائري رسما بتلقيها تهديدات من الحكومة الفرنسية بعد التقاط إحدى مراسلاته المشفرة المرسلة من القاهرة إلى مركز القيادة بالولاية الخامسة وتتحدث عن قرب تقديم خمسة أسر فرنسين متهمين بارتكاب جرائم حرب أمام الحكمة العسكرية يقيمها جيش التحرير الوطني في الأراضي المغربية.[1]

فجاءت الحاجة الملحة لإنشاء خلية مستقيلة مهمتها تزويد مصالح الإشارة بالوسائل الضرورية كما أنشأت هذه الخلية لتقديم عمل يأخذ بعين الاعتبار القدرة على الاستجابة للحاجيات المستقبلية لذلك عقد عبد الحفيظ بوصوف مجلس حرب حقيقي قرر فيه إنشاء مصلحة مختصة في التشفير تحت إشراف أبو فتح بوزيد.

مع التطور الحاصل في الشبكات التابعة لجبهة التحرير الوطني بات من المهم تكوين أطر جديدة مختصة في الشفرة تتخلص مهمتها في فك شفرات الاتصال لدى جيش التحرير الإستعماري وتغيير الشبكات المستعملة لدى جيش التحرير الوطني ومعرفة في الوقت المناسب ان اكتشف أم لا، فكانت الرموز والشفرة ميدان حرب دائمة بين الطرفين وكانت تسمى بحرب الأرقام ويقوم بالأشراف عليها محمد دباح حيث يقول سنوسي صدار أحد مؤسسي سلاح الإشارة والمساهم في حرب الأمواج "بأن عدد الشفرات كان جد مرتفع وكل مجموعة لها وسائلها الخاصة ومفاتيحها المختلفة ويجب أن تتغير دائما لأن العدو لا ينام وبإمكانه أن يكشف شفراتها بسرعة بفعل الإمكانيات الكبيرة المتوفرة له .

فمنذ سنة 1956 م إلى غاية 1958 م لم تكن هناك بمعنى الكلمة مصلحة الشفرة فقد كانت جزءا لا يتجزأ من مصلحة الاتصالات الوطنية التي انبثقت عنها وبعد هذا التاريخ إلى غاية 1962 م أصبحت هذه المصلحة تابعة لمديرية اليقظة وضد الجوسسة.[2]

[1] محمد المقامي، رجال الخفاء، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ص232

[2] نوي نواة، مرجع سابق، ص147.

ولهذا اتخذ عبد الحفيظ بوصوف مجموعة من الإجراءات الصارمة المتعلقة بالشفرة فقد أمر بالتغيير الجذري للوسائل المستعملة في الشفرة وتحت قيادة عبد القادر بوزيد تم أول تربص لأعوان الشفرة في جانفي 1958 م فقد أنشئ في مكان معزول عن المصالح الأخرى وزودت فكل العتاد الضروري لتأدية مهمتها كما زود بألة طابعة يمكن نقلها وكما دعمت بالعديد من الشبان الجزائريين من بينهم أمين وبوسا ولزهر ليعززوا هذه المصلحة بعدما تلقوا تكوينا جيدا كما دعمت المصلحة بمجوعة من كتب ومطبوعات التي تناولت موضوع التشفير

وفي بداية 1959م مصلحة الشفرة كانت تحتوي على 12 عونا مكلفين بتجهيز وإنتاج وسائل الشفرة بفضل التجربة التي حصلوا عليه وبفضل الاستغلال الذكي لتوثيق المختص فإن جيش التحرير الوطني أصبحت له مصلحة شفرة محنكة[1].

5/ المصلحة الخاصة S4:

في بداية شهر فيفري 1961 في تونس وأثر إجتماع قام به بوصوف بدراسة مسألة التسليح واللوجستيك، تقرر إنشاء مصلحة تدعى المصلحة الخاصة S4 التابعة لبوصوف مباشرة مكلفة خاصة بتوجيه الأسلحة نحو الولايات تحت الإشراف العام للحاج محمد رواي المدعو توفيق المسمى الحاج باريقو، ونوابه قائدان إقليميان بالشرق محمد مرسلي المدعو عبد العزيز من قدماء مدرسة الإطارات ملحق بمديرية العلاقات السياسية التابعة لمديرية التوثيق والبحث **DDR** وبالغرب محمد لمقامي المدعو عباس ،هذه المصلحة بقيت مجهولة إلى نهاية مهمتها لأسباب أمنية ،وعلى الرغم من أن المصالح التي أنشأها بوصوف كانت توصف بالسرية إلا أن المصلحة S4 حظيت أكثر من غيرها بالسرية التامة من قبل بوصوف .[2]

6 /المركز الوطني للاستغلال بقاعدة ديدوش مراد:

إلى نهاية النصف الأول من سنة 1960م فإن استغلال كل المعلومات الضرورية والأكيدة لسير الثورة كانت من طرف المصالح الخاصة لوزارة التسليح والاتصال العام ومديرية التوثيق والبحث ومديرية اليقظة وما ضد الجوسسة التي سبق التطرق اليها ،واستغلال المعلومات هذه المديريات كان يقوم بالقاعدة المغربية بتونس والقاعدة المغربية في أن واحد ، وبعد ذلك للأسباب أمنية وكذا من أجل تفادي التشتيت قرر بوصوف جمعها بعيدا عن الحدود الجزائرية ونظرا للعلاقات الحسنة مع السلطات الليبية الممثلة في الملك إدريس الذي وضع في خدمة الثورة الجزائرية

[1] محمد زروال، المصدر السابق ص182

[2] يوسف حشاشنة، مرجع سابق ص 546

في عدة أماكن مؤمنة، وقد اقترح على بوصوف فك ثكنة قديمة في عمق الصحراء تركها اللواء الشهير رومل التابع للجيش الألماني على بعد 80 كلم من طرابلس.[1]

وبعد أعمال الترميم للثكنة وتزويدها بكل المتطلبات الضرورية للعمل، عين عبد الكريم حساني المدعو سي قوتي قائدا للقاعدة، بينما انطلق النشاط الحقيقي لقاعدة ديدوش مراد في جويلية 1960 م فكانت هناك مصلحة الاتصالات بعتاديها وعدة أعوان من تقنين ومديرية الشفرة، ومديرة التوثيق والبحث بأقسامها الثلاثة العسكري السياسي والتقني ومديرية اليقظة الجوسسة المضادة مع أقسامها.[2]

ثالثا: دور هياكل وزارة التسليح ولاتصالات العامة في الثورة التحريرية

دور مديرية التوثيق والبحث R.D.D في الثورة التحريرية

جمع المعلومات والوثائق التي تهتم بالثورة ثم معالجتها واستغلالها وهذه المعلومات والوثائق غالبا ما تكون متعلقة بالعدو لذلك تحفظ بعيدا عن الاعين ولا يطلع عليها سوى المعنيين فهي ترتب وتبوب للاستفادة منها وقت الحاجة ومن خلالها تقوم المديرية بكشف جميع تحركات العدو العسكرية وضبط تعداد قواته وعدد إطاراته وتحديد أماكن القواعد والمراكز ومن ثم تتم دراسة خطوات العدو التكتيكية.

وصلت المديرية إلى درجة الفعالية فأصبحت فيها الدراسات التي حضرتها وأعدتها تشكل وثائق مرجعية تعتمد عليها المؤسسات الحكومية فكانت المعلومات التي تصل من مختلف المصادر رسائل، صحافة، تقارير مخبرين تجمع وتدرس وتحلل وتقص وتحقق وتقارن وتلخص وفي الأخير تدون في نشرية الاخبار الأسبوعية.[3]

دور المديرية الوطنية لليقظة ومضادة الجوسسة D.V.C. R

لقد كانت هذه المديرية تقوم بمهمة مزدوجة اذ كانت لها مهمة الوعي واليقظة فعلى الصعيد الداخل تقوم المديرية بالأحرى حماية الثورة من محاولة بث الفتن والشقاقات وحماية الهيئات المدنية التابعة للجيش والتمثيلات الدبلوماسية كما كلفت هذه المديرية بتحذير الثورة من كل الاخطار وما يمكن ان يصيبها ويضعفها وفي اكتشاف نقاط الضعف بالإشارة اليها، النقائص والعجز الداخلي الذي يمكن ان يستغل من طرف العدو، إعاقة الحرب السيكولوجية التي يقودها العدو بتحديد محاور هذه العملية واخفاقها بكل الوسائل.

---

[1] عبد الحفيظ بوصوف المالق، المصدر السابق، ص157.

[2] محمد زروال، المصدر السابق، ص186.

[3] نوي نواة، المرجع السابق، ص137

بالإضافة إلى وقاية جيش التحرير وجبهة التحرير وكذلك المواطنين القاطنين داخل التراب الوطني من خلال كشف مواقع الضعف والقوة للعدو في الداخل مع تحديد وتشخيص الأسباب والعلاج في نفس الوقت إلى جانب ذلك يقوم رجال هذه المديرية بمحاصرة الحرب النفسية المعلنة من طرف وسائل الاعلام والدعاية المختلفة للعدو وكذلك بمحاصرة القنوات الرئيسية المصدرة حتى لا تؤثر على الرأي العام الوطني ولا تجد صدى في الداخل كما ان رجال المديرية ينشطون ضمن القنوات أخرى وطنية لتوعية الرأي العام وتجنيده من اجل مواصلة المعركة والتمسك بمبدأ الاستقلال الوطني كما تقوم هذه المديرية على حفظ الهيئات المدنية والعسكرية للثورة وحماية جميع بنيات المنظمة المدنية للجيش فكل مستويات والبعثات الدبلوماسية فكل قسم من المديرية يبحث عن الاختلافات في صفوفنا والنقاط الحساسة التي من شأنها أن تثير تدخل العدو واصلاحها ، كذلك متابعة الخونة ومطاردتهم بقسوة اما على الصعيد الخارجي تقوم المديرية بمهمة محاربة الجوسسة وذلك بكشف الجواسيس والعملاء المجندين من طرف العدو بمختلف جنسياتهم وحتى الجزائريين منهم المكلفين بالتجسس على أسرار الثورة في داخل وخارج والقيام بأعمال التهديد التي من شأنها أن تشل الثورة وللقيام بهذه المهمة قامت المديرية بإحداث بطاقة هامة جدا كانت تشكل ذاكرة هذه المصلحة وكانت تتعاون مع المصالح الخارجية للمالق.[1]

النجاحات التي حققتها مديرية الوطنية لليقظة ومضادة الجوسسة D.V.C. R

أولا: عرقلة المكتب الخامس للمكتب البسيكولوجية للجيش الفرنسي الذي كان يشرف على الراديو صوت البلاد. أما عن المستوى الخارجي فقد قمت بمجابهة المكتب الثاني للجيش الفرنسي.

ثانيا: كما تمكنت هذه المديرية الكشف عن الشبكة من الجواسيس الفرنسيين في مطارات الدار البيضاء وتتكون أساسا من مضيفين ومضيفات في شركة الخطوط الفرنسية وتم ملاحقتها من السلطات المغربية ومن ثم تفكيكها بالإضافة الى الكشف عن شبكة حجاج مزيفين انطلقوا من نواحي فقيق بأقصى جنوب المغرب وهذه الشبكة مكونة من جواسيس مكلفين بالاستطلاع المسالك التي يتبعها جنود جيش التحرير الوطني داخل التراب الجزائري.[2]

ثالثا: بفضل مديرية اليقظة تم الكشف عن جاسوس يعمل بمركز الاتصالات الوطنية ويرمز له بحرفي ب. م، هذا الأخير الذي أثار الشبهات القائمين على المركز لدى تردده على مكان حفظ المراسلات السرية وهذا المكان ممنوعا

[1] عبد الرحمان بروان، المالق القصة كاملة، شهادة أحد الرفقاء عبد الحفيظ بصوف، منشورات ANEP، الجزائر، 2015، ص151.

[2] النوي نواة، المرجع السابق، ص143.

منعا باتا الدخول اليه وبعد ترصد حركاته تبين انه يسافر كل أسبوع الى مدينة الكاف بتونس قاصدا مقبرة النصارى حيث يسلم تقارير مكتوبة لكاهن ففي البداية ترك ليواصل عمله مع تسليمه مراسلات مزيفة، وبقرار من بوصوف تم القبض عليه واعتراف بكل شيء.[1]

رابعا: قضية بوشير هذا المواطن الألماني كان صديق لثورة التحريرية ويملك اسطولا من سفن الصيد بميناء طنجة فقد توصل جهاز المخابرات الجزائري باقتنائه بمساعدة جبهة التحرير الوطني على تهريب السلاح وقد نجح في عدة عمليات تهريب من اسبانيا ، وبعد مرور فترة اكتشف امره من قبل المخابرات الفرنسية وعرضت عليه امداد الثورة بالسلاح المهترئ والصدئ وغير صالحة للاستعمال الا انه تهرب منهم وابئ الذهاب بالمواعيد التي حددت له وفي النتيجة دمرت له سفينتين ،وتكلفت مديرية اليقظة بحمايته في 30 مارس 1959م اغتيل داخل سيارة مفخخة في فرانكفورت من طرف اليد الحمراء الذراع المسلح للمخابرات الفرنسية .

وهناك عملية أخرى جرت احداثها في مصر حيث كان هناك جهاز تجسس فرنسي ينشط تحت غطاء ثقافي على شكل بعثة ثقافية في مصر ليرأسها السيد موتي وكشفت امره مديرية اليقظة واخبرت الحكومة الجزائرية المؤقتة الحكومة المصرية التي بدورها قامت بإلقاء القبض على الجواسيس وتم ارسال ضابطان من المخابرات الجزائرية لاستنطاق هؤلاء الجواسيس.[2]

دور مديرية الاتصالات الوطنية L.D. N في الثورة التحريرية

تتلخص مهمتها في الاتصال والبريد فقد استخدمت الثورة البريد العادي بل كانت تستخدم الطائرات بين القاهرة وتونس كما كانت تستخدم الصناديق السرية للبريد وكانت تتبع حتى بريد العدو في المغرب.

لذلك ضمنت السرية التامة في نقل البريد والوثائق بين الشرق والغرب وحتى في أوروبا عند طريق مجاهدين مخلصين لوطنهم، كما كانت تهتم بكل التنقلات المستخدمين التابعين لوزارة التسليح والاتصالات العامة عن طريق الوسائل الخارجية أو الداخلية لدول المجاورة وكانت أيضا مكلفة بالنقل البريد والطرود بنقل طريقة البريد المسلحين بالنسبة لنقلها عبر بعض الدول الأوروبية ولدعم هذا المجال في اتصالات ونقل البريد في الولايات الثورية أصدرت أوامر نظامية خاصة بذلك.[3]

---

[1] يوسف حشاشنة، مرجع سابق ص 542.

[2] عبد الحفيظ بوصوف، المالق، مصدر سابق، ص139.

[3] النوي نواة، المرجع السابق، ص146.

فإن إطارات الاتصال كانت لهم جوزات سفر من الدول العربية الصديقة كمصر والمغرب ويقوم عملاء الموصلات بأداء تناوب وتجديد قصد التفادي التعرف عليهم من قبل المصالح الاستخبارات الأجنبية وكانت لهم اتصالات في أوروبا محمية باستعمال كلمة السر.

أما البريد الموجه للإطارات المنظمين فكان خاضع لرمز مديرية الاتصالات صناديق بريد مراكز بالتناوب.

كما كان هذا لهذه المديرية مركز لواء بليبيا وهو بمثابة مركز تناوب المركبات التي تجول بين تونس والقاهرة (مصر).[1]

خلال الثورة وبالنسبة لاهم مهامها D.N.C.H دور المديرية الوطنية لرموز والشفرة

فيذكر موسى صدار:

المهام العسكرية: تفادي اخطار العدو بحيث يتمكن الجيش بواسطتها من التسلل من المناطق التي يكون على علم بانها ستحاصر من قبل العدو. أو إعداد العدة لمجابهة العدو عن طريق الحصول على معلومات بواسطة المواصلات اللاسلكية وبناء على هذه المعلومات المتحصل عليها عن طريق سلاح لإشارة يمكن لجبهة التحرير الوطني اتخاذ التدابير اللازمة لرد المكائد العدو وإبطال مخططاته.[2]

المهام الإعلامية:

الإذاعة: تزويد الإذاعة بمعلومات وأخبار والتي تبثها هي بدورها على أمواج الأثير وتوجهها إلى الشعب وكثيرا ما كانت هذه المعلومات متعلقة بالعمليات التي قام بيها جنود جيش التحرير لرفع المعنويات.

الصحافة: إلى جانب جريدة المجاهد كانت وكالة الانباء الجزائرية تتزود بالمعلومات من قبيل الوصلات اللاسلكية فتقوم بنشرها الى الصحافة العالمية وكانت العملية تتم عن طريق البث على أمواج الأثير بأجهزة الموصلات اللاسلكية، وتجدر الإشارة الي أن مصلحة التقاط المعلومات كانت تعمل دائما جنب الى جنب مع مصلحة الارسال والاستقبال، فكل منهما كانت مكملة للأخرى.[3]

دور المصلحة الخاصة خلال الثورة S4

لقد تكلفت المصلحة الخاصة بمهمتين: الأولى تتمثل في نقل السلاح إلى الولايات المختلفة في أجال محددة وبطرق مختلفة إذا لم يعد التركيز منصبا حتى الفرق الخاصة فقد كان من الضروري إيجاد حلول أخرى أكثر نجاحا بالنظر إلى

[1] يوسف حشاشنة، مرجع سابق، ص543.

[2] عبد الرحمان بروان ،المالق القصة الكاملة، مصدر سابق ص 97.

[3] يوسف حشاشنة، المرجع السابق، ص 544.

الإغلاق المحكم للحدود والحصار المفروض على جيش الحرير الوطني الامر الذي كان يعرض تلك الفرق إلى خسائر في الأرواح.

أما المهمة التي أولاها بوصوف أهمية قصوة وكانت سببا مباشرا في إنشاء المصلحة الخاصة هي التوصل إلى إدخال أكبر عدد ممكن من الأسلحة عبر الحدود وهو ما لم يكن سهلا أبدا من أوروبا عن طريق الشاحنات وهي الطريق التي لم تأتي كلها وبالرغم من مجهودات مكتب البحث المتقدم التابع لمديرية البحث والتوثيق، فقد كانت جل الشحنات المهربة غير كافية بالمقارنة مع الحاجا ت الملحة للولايات الثورية.

وكان من أبرز العمليات التي كانت المصلحة بصدد القيام بها والتي كانت تعبرعن التكوين والقدرة العالمية لوزارة التسليح هي التحضير لعملية إنزال الأسلحة بالطائرات حيث اعتبر بوصوف بصفته مسؤول عن المسائل اللوجيستكية داخل الحكومة المؤقتة وعضو في اللجنة الوزارية المشتركة الحرب مكلفا بالوصاية على تكوين متخصص في مجال الطيران و الخبرة المكتسبة من طرف الطيارين الجزائريين تعد كافية لاستخدامهم العملياتي وتم إرسال الطيارين الجزائريين لتكوينهم في النقل والمطاردة حيث تم اختيار حوالي عشرين طيار جزائريا في مارس 1961م نقلوا إلى مدرسة القوات الجوية السوفياتية في (Frouze) لمتابعة دوري تدريبية تستمر مدة سنة كاملة تزامن انتهاء فترة التدريب بأيام قليلة مع وقف إطلاق النار 19 مارس 1962 م فتم إلغاء العملية.[1]

دور قاعدة ديدوش مراد خلال الثورة:

وقد كانت مهام هذه القاعدة تنسيق عملية الاستغلال العقلاني لكل المعلومات الصادرة عن القيادات بالتراب الوطني وعن مديرية التوثيق والبحث وعن مديرية اليقظة وما ضد الجوسسة و المهمة الأخرى الملقاة على عاتق هذه القاعدة تتمثل في تأمين وتنسيق الأعمال بكيفية مستمرة وفعالة بين المصالح على مختلف العمليات من أجل هذا انعقدت جلسات دورية منتظمة،[2] يتبادل خلالها ممثلو الإدارتين كل أنواع المعلومات التي يتلقونها من الشبكات الموجودة بالجزائر و بالخارج ، ففي هذا الإطار وتابعا للاستغلال الفعال لكل المعلومات التي بين أيديهم التي يضعونها سويا والتي يوجهونها الى وزارة التسليح والاتصالات العام وإلى كل المؤسسات الثورية إضافة الى الدراسات المتعددة التي كانت جد سرية.[3]

[1] محمد زروال، مصدر سابق، ص 155.

[2] يوسف حشاشنة، مرجع سابق، ص548

[3] عبد الحفيظ بوصوف، المصدر السابق، ص143.

خلاصة الفصل:

شهدت الثورة الجزائرية تطورا نوعيا في بنيتها التنظيمية والأمنية ،خاصة في ظل الحاجة الماسة الى تنظيم الاتصالات وتطوير القدرات العسكرية والتقنية أدى إلى تزايد التحديات خصوصا بعد تشكيل الحكومة المؤقتة سنة 1958، إلى إعادة هيكلة قيادة الثورة مما مهد لتأسيس وزارة التسليح والاتصالات العامة سنة 1961بقيادة عبد الحفيظ بوصوف ، وانطلقت فكرة الوزارة في البداية كمصلحة صغيرة ،ثم تطورت لتصبح جهازا متكاملا ومؤسسا وفق قواعد العمل الاستخباراتي ، كما لعبت هذه الوزارة دورا مركزيا في تزويد جيش التحرير الوطني بالسلاح ،وتطوير شبكات الاتصال السرية واعتماد الشفرة والتشفير لمواجهة التجسس الفرنسي ،إضافة إلى إدارة مصلحة مضادة للجوسسة وهي تمكن الجهاز من إنشاء شبكات اتصالات فعالة تربط بين الداخل والخارج ، واستخدم تقنيات متقدمة نسبيا في مجالات الإشارة والمواصلات والتوثيق، مما جعله يتفوق على محاولات الاختراق الفرنسي في كثير من المرات ، وقد تحول هذا الجهاز لاحقا إلى نواة للاستخبارات الجزائرية بعد الاستقلال.

الفصل الثالث:

علاقة وزارة التسليح مع هيئة الأركان وانعكاساتها على الثورة

أولا: الأزمة بين هيئة الأركان والمالق

في وقت مبكر بدأ سعي العقيد بومدين وجماعته من أجل السلطة ويعود ذلك 1960 ، فور الانتهاء من توحيد الجيش في الحدود عندئذا أصبحت الظروف متوفرة لكي يطمح كل مسؤول عسكري في رتبته كقائد عام للجيش ،وضمن هذه الظروف والخلفيات بدأ العقيد هواري بومدين يتطلع بشكل جذري إلى السلطة وفق أسلوب خاص به لكن سيطرته على جيش الحدود القوي لم يكن كافيا للوصول الي السلطة لأنه كان يفتقد لشرعية التاريخية والدستورية لأن مشكل الشرعية منذ الاستقلال وحتى خلال الثورة كان من الأسباب الرئيسة للخلافات بين زعماء وقادة الجزائر ومن أسلوبه كان لا يغامر ولا يعرض نفسه لأي خطر لأن السلطة لا تكون الا من نصيب من يصلون أحياء في نهاية المطاف ، وفي صيف1960 م بعد نجاح هيئة الأركان في التوحيد وإعادة التنظيم[1] ، أصبح لثورة جيشان :جيش في الحدود وجيش في الداخل الأول يسعى لسلطة والثاني لحماية الثورة ففور انتهاء العقيد بومدين من توحيد الجيش بدأ يتطلع لسلطة وكانت معارضته لأعضاء اللجنة الوزارية للحرب (كريم بلقاسم، بن طوبال[2]، بوصوف) . [3]

فكانت هيئة الأركان مصادر القوة ومواطن الضعف عن خصومها، فأصبحت هذه النقائص تأسريها فاشتغلت هيئة الأركان لضرب مصداقية الحكومة لإضعاف سلطاتها.[4]

1/أسباب الخلاف بين الطرفين المتصارعين:

بعد تأسيس هيئة الاركان العامة تغيرت جميع الظروف لصالح العسكريين الثلاثة (كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف) ألا بعدما كانت الوحدات القيادية مشتتة بين ثلاث قيادات فأصبحت خاضعة

---

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة، صراع الحكومة الجزائرية المؤقتة وقيادة الاركان العامة لجيش التحرير الوطني ،1985-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر، اشراف: الدكتور عثمان زقب، جامعة الوادي، جامعة الشهيد حمه لخضر ،2021.2020.

[2] لحضر بن طوبال: ولد خلال سنة 1923 بميلة، عضوا في هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني توفي 22 أوت 2010، للمزيد ينظر إلى سعد البشير لعمامرة، نفسه، ص 32

[3] مداني واضح، المرجع السابق، ص282

[4] عبد الرحمان بروان، المرجع السابق، ص165

لزعيم واحد وهو هواري بومدين، ولكي يستعيد العسكريون نفوذهم داخل الجيش حدث هناك خلاف بينهم وبين هيئة الأركان حول أحقية الإشراف على الولايات، وأن هيئة الأركان المقيمة في الخارج لا يمكنها الاشراف إلا على قوات الحدود، فجهود بومدين وبراعته في التخطيط مكنته من إنشاء جيش قوي واستطاع بذلك أن يواجه حكومة جزائرية مؤقتة.

وفي ظل التباين الإيديولوجي بين حكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان تطورت هذه الخلافات وانفجرت على شكل أزمة حادة في شهر جوان 1961م، ووقع تصادم بين حكومة جزائرية مؤقتة وقيادة الأركان، فتمكنت هذه الهيئة من تشكل قوة عسكرية منظمة هيكليا على الحدود الشرقية والغربية مع وضع كل الإمكانيات للحرب فكانت هذه الخلافات حول الحصول على السلطة، مضاعفة قوات الجيش، تجنيد الطلبة والأطباء، فشرع بومدين ومساعديه على تطبيق هذه التوصيات مثل تجنيد الطلبة واللاجئين.[1]

أ. السلطة على ولايات الداخل:

كانت قيادة الأركان تعتبر أن الولايات خاضعة لسلطتها مادامت قيادة العامة لجيش التحرير، فمن غير ممكن أن تمارس الهيئة سلطتها على الداخل وهي مستقرة بالخارج.

فأصبح التحكم في الخارج هو جوهر الصراع، وفضلت الهيئة ألا تجد معارضين عند دخولها للجزائر للتعزيز سلطتها، والشيء الذي زاد من حرج الكبير لقيادة الأركان هو إعطاء الأوامر لجيش الحدود بدخول للجزائر قبل 31 مارس 1961م، ففي حالة الرفض، فتظهر الهيئة فمظهر الرافض لكفاح.[2]

ب . زيادة قوات الجيش في الحدود:

كانت هيئة الأركان مؤيدة لدفع عدد القوات المتعلقة بالتجنيد في أواسط اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب، فبدأ التجنيد في المغرب دون موافقة اللجنة الوزارية فكانت معارضة لتجنيد وحدات جديدة،

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص59

[2] نفسه، ص61

كما طالبت الهيئة بتجنيد الطلبة والأطباء، ورفضت اللجنة الوزارية بحجة عدم تكرار نفس الخطأ الذي ارتكبته الجبهة.[1]

ج المفاوضات:

إن توتر العلاقة بين قيادة الأركان العامة وحكومة جزائرية مؤقتة بلغ حد القطيعة قبل البدء في مفوضات ايفيان الأولى أي عهد الحكومة الثانية التي كان يترأسها فرحات، عنما انعقد مجلس وطني ثوري[2] اوت 1961 وبعد قطع المفاوضات عين رئيس لها، وقبل الشروع في المفاوضات بين حكومة جزائرية مؤقتة والحكومة الفرنسية اشتد الصراع مرة أخرى بين وزير الخارجية كريم بلقاسم والعقيد هواري بومدين ، وبعد المفاوضات الجزائرية الفرنسية بدأ بمولان جوان 1960م، الى غاية ايفيان الثانية مارس 1962، فرصة الهيئة لمهاجمة الحكومة المؤقتة فقد اتسم موقف الهيئة بالغموض لأنها لم تعلن صراحة رفضها للمفاوضات بل اعترضت على الأسلوب الحكومي كما شككت في صلاحية الأشخاص المختارين، لذلك قد أكدت الهيئة على إنهاء الحرب وعدم الموافقة على التنازلات وعارضت على المفاوضات مع العدو.

وزاد من حدة الخلاف بسبب مشاركة الهيئة في مفاوضات جانفي 1962 الذي كان رأيها محاولة لتجاوز الأزمة، وخلال هذه المفاوضات الجدية واصل العسكريون مسعاهم للحصول على السلطة واستمر خلافها مع حكومة جزائرية مؤقتة الى غاية إطلاق النار، وقد تحالفت هيئة الأركان مع بن بلة لرسم مخطط الإطاحة بها م في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[3]

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص62

[2] مداني واضح، المرجع السابق، ص284

[3] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص63

قضية الطيار الفرنسي واستقالة أعضاء هيئة الأركان:

F84في يوم 21 جوان 1961 تم اسقاط الجيش التحرير الوطني طائرة عسكرية فرنسية تحلق فوق أرجاء مركز تدريب جيش التحرير الوطني في وادي ملاق بتونس وتم أسر طياره الملازم الأول غايار بعد أن قام بقنبلة بمركز ملاق التابع لوحدات الجيش فألق نفسه بمضلته في تراب التونسي ، فضغطت فرنسا بشدة على الرئيس التونسي حبيب بورقيبة[1]، لإطلاق سراح الطيار فقام بضغط على حكومة جزائرية التي أمرت قيادة الأركان بإطلاق سراح الطيار فرفضته فما كان من الحكومة التونسية إلا أن حالة دون وصول التمويل والماء للجيش التحرير الوطني ومع خروج بن بلة من السجن وجد نفسه أمام الصراع داخل الثورة الجزائرية الجيش وأمام هذا الوضع اقترح كريم بلقاسم تسليم الطيار او توقيف هواري بومدين مع محاكمته بتهمة العصيان وتمرد إذ لم تتجاوز حكومة جزائرية مؤقتة مع الحدود مع تعاملها مع هيئة الأركان فتم لقاء فرحات عباس وبومدين فحاول الدفاع عن هيئة الأركان وإتهام بورقيبة بإذلال جيش التحرير مقابل إرضاء الفرنسين فسلم بومدين إدراكه أنه لا يستطيع الاحتفاظ بأسير أمام إصرار الحكومة التونسية فأذعنت هيئة الأركان لأمر الواقع وسلمت الطيار، وأعلنت استقالتها يوم 15 جويلية 1991. [2]

الدورة الرابعة: للمجلس الوطني للثورة 27.09 اوت 1961:

بعد الدورة الثالثة في ديسمبر 1959جانفي 1960، تمت إنشاء هيئة الأركان العامة تحت اشراف اللجنة الوزارية للحرب، ورغم ذلك لم تستطيع اللجنة ممارسة سلطتها فعليا على هيئة الأركان، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين الهيئة والحكومة المؤقتة إلى حد النشوء السلطة المضادة نتوقف مفاوضات لوقان

[1] الحبيب بورقيبة: ولد ما بين 1903 -1900 زعيم سياسي تونسي، ولد بمدينة المانستير، تولى رئاسة الجمهورية التونسية 1957 عندما أزاح الباي منصف من السلطة، للمزيد ينظر إلى لزهر بدبدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، د- ر- ط، شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص 287.

[2] عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص166

مع فرنسا في عمق الأزمة خاصة بعدما بدأت باريس التلويح مجددا في فكرة تقسيم الجزائر مستغلة ما عتبرته رغبة ملحة في السلم من طرف القادة الجزائرية.

فانعقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة في طرابلس 27 جويلية 09 أوت 1961، في ضل الصراع بين هيئة الأركان وحكومة جزائرية مؤقتة حول مسار المفاوضات مع فرنسا.

فركزت هيئة الأركان على المطالبة بتغيير النظام واقترحت تشكل قيادة سداسية تتكون من ثلاثة من الأركان وثلاثة من اللجنة الوزارية للحرب لتكون مقيمة على الحدود.[1]

أما فرحات عباس فقد اتهم من طرف قادة الجيش بعدم تبنيه الكامل لأيديولوجية الثورة والتساهل مع الفرنسيين، وكريم بلقاسم وجهت له انتقادات لسوء ادارته لملف المفاوضات واتهموا بالانشغال بالسياسة بدل دعم الداخل بالسلاح فطرح اقتراح من يوسف بن خدة بإنشاء مكتب سياسي أعلى من حكومة جزائرية مؤقتة وساندته هيئة الأركان.

أما كريم بلقاسم أبدا رغبته في خلاف فرحات عباس رغم الدعم الأغلبية لكريم بلقاسم لم تنجح الهيئة في عزله.

كشفت دورة عن بداية الصراع حول السلطة داخل الثورة خاصة مع اقتراب مرحلة الاستقلال حيث رأت هيئة الأركان في جيش الحدود الأداة الحاسمة للهيمنة على الوضع.[2]

أهم القرارات الصادرة عن الدورة:

إعادة تعديل حكومة جزائرية مؤقتة حيث تم استبعاد فرحات من رئاسة الحكومة، وعوض يوسف بن خدة (التشكيلة الثالثة)، وعين كريم بلقاسم وزيرا للداخلية، وتولي سعد دحلب وزارة الخارجية.[3]

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص68

[2] واضح مداني، المرجع السابق، ص286

[3] عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص170

صادق مجلس وطني ثوري جزائري على مقررات تتعلق بميدان الكفاح ونص على تعزيز جيش التحرير الوطني، وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي وتدعيم أجهزة الإطارات السياسية والاجتماعية.

تجديد حكومة جزائرية مؤقتة والسماح لها بمواصلة المفاوضات.

. تقوية تحالفات الجزائر في المجال الدولي والمساهمة في حركة التوحيد المغربية والإفريقية العربية.

. بناء دولة حديثة واقتصاد اشتراكي لخدمة الشعب، والقيام بنهضة ثقافية شاملة.

. ترقية فدرالية فرنسا إلى مستوى ولاية مثل الولايات الستة الأخرى داخل الوطن.[1]

خارجيا:

. مؤازرة حركات التحرر التي تقودها الشعوب المضطهدة.

. التأكيد على مبدأ التفاوض القائم على أساس وحدة التراب والشعب الجزائري.

. قرر مجلس وطني في نطاق سياسته عدم الانحياز إلى تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والدبلوماسية بهدف إضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية.[2]

. وفيما يتصل بميدان المغرب العربي والإفريقي، والآسيوي، أكد المجلس من جديد بأن الثورة الجزائرية، تدرج كفاحها في إطار حركة الوحدة المغربية والعربية والإفريقية، وفيما يتعلق بالمساندة المادية والسياسة والدبلوماسية، فقد سجل المجلس أهمية التي منحتها البلدان الاشتراكية وأقطار إفريقيا وأسيا وأمريكيا اللاتينية للثورة الجزائرية.[3]

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص71

[2] مداني واضح، المرجع السابق، ص287

[3] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص75

. تطور المواجهة والخلاف من القطيعة إلى السلطة المضادة:

1.3 انقسامات الحكومة:

المجموعة الأولى: تضم قدماء المركزيين بن خدة ودحلب واليزيد فيرى هؤلاء ضرورة الإسراع بالتواصل إلى الإتفاق النهائي مع فرنسا يدعو إلى استقلال الجزائر وإقامة نظام غير خاضع لسيطرة العسكريين.[1]

المجموعة الثانية: شكل بوصوف وبن طوبال موقف إزاء هيئة الأركان، فتمثلت بالازدواجية بين إدانة هيئة الأركان داخل اجتماعات الحكومة والامتناع عن التصدي الحازم لها كلما تعلق الأمر باتخاذ إجراءات عقابية ضدها.

المجموعة الثالثة: كونت من كريم محمد مهدي السعيد حيث كان الموقف هنا أوضح من كلا الجانبين فالهيئة أرادت إسقاط نظام كريم ومحمد السعيد فقد حاولوا التظاهر بانهم غير معنيين في المشكلة ،وعندما أدرك الباءات الثلاثة حقيقة الوضع الذي كشف عن تراجع نفوذه ، تحولوا إلى قيام بمناورات فردية ساهمت بشكل كبير في زعزع مكانة حكومة جزائرية مؤقتة في جيش الحدود فقد أشار العديد من المؤرخين إلا أن كريم بلقاسم حاول اغراء بومدين عن طريق ترقيته لرتبة الجنرال ،فقد كانت الحكومة المؤقتة تمتع بصفتها التمثيلة الشرعية كجهاز تمثيلي للثورة ،وما غاب عن بن خدة هو الشرعية التي تتطلب التجانس مع أداء الميداني للجهاز التنفيذي ،فظهرت الانشقاقات الأولى في صفوف حكومة المؤقتة فقد شرعت العناصر المركزية بن خدة ،دحلب بتشكيك قدرات فرحات عباس على مواصلة عملية تسوية بهدف الإطاحة به من رئاسة الحكومة التقي الباءات الثلاثة إلى العمل من أجل الحد من تعاظم نفوذ قيادة الأركان على جيش الحدود ، ومن هنا بدأت قادة هذه الهيئة في قيام بالدعاية المضادة حكومة مؤقتة واتهامها بالتسرع في تقديم تنازلات خطيرة للاستعمار.[2]

[1] عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص171

[2] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص76

2.3بن خدة يحاول التحكم في الجيش:

منذ تولي يوسف بن خدة رئاسة الحكومة، قام بمحاولات عدة للتحكم في جيش الحدود. حيث ذهب في سبتمبر 1961م إلى بلدة غار الدماء، واقترح إعادة تنظيم الجيش وتفكيك القيادة العسكرية إلى قيادتين: واحدة بالمغرب والأخرى بتونس، لكن الضباط الذين كان بومدين استحلفهم عند استقالته رفضوا المشروع، و في أواخر سبتمبر أصدر بن خدة أوامر للولايات بإيقاف التعامل مع قيادة الأركان واقتراح منصب القائد على النقيب موسى بن أحمد اذي وافق على ذلك، لكن هذه الموافقة جاءت متأخرة، فقد قرر قادة الهيئة المستقلين العودة إلى استئناف نشاطهم، وقاموا باعتقال بن أحمد وأنصاره، فكانت النتيجة المزيد من التوتر والتصعيد في العلاقة بين الطرفين.

وواصلت قيادة الأركان انتقاداتها الصريحة وقادتها ل حكومة مؤقتة وأعلنت عن عدم اعترافها بهما بل وعملت كسلطة موازية لها، وفي جانفي1962[1]

عقد بن خدة اجتماعا مطولا للنظر في مشكلة قيادة الأركان، فاقترح كريم بلقاسم اتخاذ عقوبات صارمة ضد الهيئة بعزل بعض أعضائها، فعارض بوصوف ذلك بشدة وتمكن من اقناع المركزيين بمعارضة هذا الاقتراح أيقنت حكومة مؤقتة أنها عاجزة عن التصدي للهيئة ، لذلك رأت أنه عليها أن تدعم صفوفها بالقوات في الداخل ، فقام بإرسال مفوضين عنها إلى الولاية الرابعة بالسهر على احترام اتفاقيات وشرع الرائد عزالدين في إعادة تنظيم الولاية بسرعة، تمثلت في إنشاء خمس مناطق ووصل عدد الجنود بها عند وقف اطلاق النار حوالي 350 رجلا مسلحا، ومع بداية شهر فيفري أصبحت المواجهة مفتوحة من الطرفين[2] ، واتسعت هوة الخلاف بينهما مما اضطر مجلس وطني ثوري لعقد

[1] مداني واضح، المرجع السابق، ص288

[2] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص77

اجتماع في 22فيفري1962م فغيرت خلاله الهيئة عن معارضتها للمفاوضات والاتفاقيات لتتم مع فرنسا، وكانت العبارة التي رددها بومنجل لأعضاء الوفد المفاوض:" الفرنسيون لعبوا بكم".[1]

3.3 تحالف أحمد بن بلة وقيادة الأركان:

لم يكن قادة الأركان من مؤسسين جبهة التحرير ولا من إطارات الحركة قبل 1954 لذلك راوا من الضروري البحث لهم عن سند تاريخي لحكمهم ،فقام بومدين بإرسال عبد العزيز بوتفليقة لمقابلة بوضياف في السجن وعرض عليه التحالف لكن بوضياف رفض لأنه كان يميل لتعامل مع كريم بلقاسم ،فلجأ بوتفليقة لأحمد بن بلة الذي لم يرفض عرضه وبدأت تلك الزيارات مع بداية ديسمبر 1961 ومع بداية 1962 تمت الصفقة بين أحمد بن بلة وهواري بومدين ولاتخاذ موقف موحد ضد حكومة جزائرية مؤقتة وفي 03 جانفي 1962 قام بلقاسم وبن طوبال بزيارة السجناء والاتفاق الذي تم بين بن بلة وقيادة الأركان .[2]

لعب أحمد بن بلة دورا رئيسيا في التمكن لاستراتيجية الحدود وبفضله كانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى منع حكومة جزائرية مؤقتة من تجاوز عتبة الاستقلال، وفي مركز قوة يمكنها استلام مقاليد الحكم في الجزائر المستقلة.[3]

ونلمس أثار الزيارتين في مراسلات بن بلة لما كان يهمه كسبهم إلى صفه استعدادا لمعركة في سبيل السلطة القادمة لا محالة ونلاحظ في هذا الصدد اتفاقه مع قيادة الأركان حول أهمية جيش الحدود ،فهو يؤكد أن جيش التحرير هو الضمان الوحيد خلال المرحلة الانتقالية ويضيف ان امالنا كلها متعلقة في جيش التحرير فإليه يعود المشعل بعد الان لأنه حافظ على نفس الثورة في صفوفه كأقوى

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص78

[2] مداني واضح، المرجع السابق، ص289

[3] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص79

ما يكون وبناءا على هذا الإنجاز لاستراتيجية جيش الحدود ،فراح بن بلة يساهم بحماس واندفاع على تجسيدها على أرض الواقع بعلاقاته الداخلية والخارجية .[1]

ثانيا: انعكاسات الازمة بين هيئة الأركان ووزارة التسليح على الثورة

1/اجتماع طرابلس جوان 1962 وإشكالية القيادة

- **1.1انعقاد الاجتماع[2] وقراراته:** لقد استطاع أحمد بن بلة استدعاء رفقائه وإستدع حسين آيت أحمد لوضع برنامج لدولة الجزائرية المستقلة وتعين قيادة جديدة تقوم بسهر عليها، وتقرر أن تنطلق أشغال دورة المجلس في العاصمة الليبية طرابلس يوم 27ماي 1962 م وتم اختيار التحضير لهذه الدورة انطلاق من مشروع الحمامات حين انعقدت هذه الدورة في قاعة مجلس الشيوخ في طرابلس حضر الاجتماع 52 عضو تحت رئاسة مكتب المكلف بالإدارة النقاش المكون من :محمد بن يحي رئيسا ومساعديه علي كافي عمر بوداود وتمت المصادقة عليه بالإجماع النقل وأعضاء المجلس إلى مناقشة تعين مكتب سياسي او قيادة لجبهة التحرير الوطني حيث عين المجلس لجنة مكلفة لتحديد المهام، وذلك باقتراح بن طوبال ضمن كل من الحج بن علا ،محمد بن يحي ،عمر بوداود والقاضي بوبكر وهذا طبعا للقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني فتم تكليف لجنة خاصة بتحرير تضم عضويين من حكومة جزائرية مؤقتة وهما بن بلة ومحمد يزيد وعضويين من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومها محمد الصديق بن يحي، ومصطفى الأشرف ،رضا مالك ،محمد حربي. [3]

ونظرا للوضع السياسي داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني والتي كان يمر بأزمة حقيقية شديدة ولمواجهة كل التحديات قرر استدعاء مجلس وطني ثوري السابقة من شروط النجاح والحضور الجماعي

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص884

[2] أنظر إلى الملحق رقم 06، ص64

[3] مداني واضح، المرجع السابق، ص291

مثل ما توفر لهذه الدورة التي سميت بمؤتمر طرابلس لإجراء نقاش جدي والعمل على مهام الضخمة التي تنتظر السلطة بعد السنوات من الحرب المدمرة.[1]

تتمحور هذه الدورة بجدول أعمال حول محورين هامين هما:

أ. مناقشة ميثاق طرابلس ومصادقة عليه.

ب. مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقيمي.

تلقت اللجنة عدة اقتراحات أهمها: من حيث عدد المؤيدين لكل اقتراح اثنان در النقاش حولهما وتوقفت دورة المجلس من دون الاتفاق على أي منهما هذان الاقتراحان هما قائمة بن بلة وكريم بلقاسم حيث تكونت الأولى من سبع أعضاء وهم الزعماء الخمس إضافة إلى محمدي السعيد (وزير الدولة في الحكومة المؤقتة) ولحاج بن علي(من ضباط الولاية الخامسة) حيث كانت في قائمة كريم بلقاسم بن طوبال وبوصوف وسعد دحلب وعند التصويت فازت قائمة بن بلة وكانت هده النتائج بمثابة انفجار سبب فوضى حول صحة التصويت، وأما بالنسبة لمشروع الحمامات بدأت أشغاله في 28 ماي 1962م تحت رئاسة محمد بن يحي وطرح اقتراح تدخل بن عل لنظر في الصراع القائم بين حكومة جزائرية مؤقتة وقيادة الأركان واقترحا تصفيات لهذا الخلاف يتضمن ثلاث محاور:[2]

. القاء نظرة عامة على الأوضاع.

. شرح وتحليل شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية.

. تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية لثورة الشعبية وذلك ببناء اقتصاد وانتهاج سياسة اجتماعية لصالح الجماهير.[3]

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص84

[2] نفسه، ص85

[3] مداني واضح، المرجع السابق، ص295

وكانت هناك تدخلات في الاجتماع كتدخل علي كافي الذي اقترحا النظر في بعض المصطلحات. أما علي منجلي اقترح إعادة النظر في تركيبة جبهة التحرير الوطني والنقطة التي أثارت جدلا بينهم حول تأسيس القيادة الجديدة لجبهة التحرير وأثناء عقد اجتماع تشاوري اذ خرجت باتفاق يتمثل في تكوين مكتب سياسي يضم سبعة أعضاء وهم المساجين الخمسة والعسكريين الثلاثة فتخلى كل من بوصوف وبن طوبال عن عضويتهما وزادت حدة الصراع بين بلة وحكومة جزائرية مؤقتة ووصل الحد إلى الشتم والسب الأمر الذي جعل رئيس الجلسة الى دفاعه تفاديا لتفاقم الوضع.[1]

لم يجتمع مجلس وطني ثوري بكامل أعضاءه نظر لانسحاب معظم وزرائه حكومة جزائرية مؤقتة ليلة 6، 7 جوان لهذا بقيت الدورة معلقة ولم تكتمل.[2]

وكانت من أبرز القرارات التي صادق عليها مجلس وطني ثوري جزائري وهي:

. المصادقة على برنامج طرابلس من خلال ممارسة السلطة على أن تكون جبهة التحرير هي الأساس الوحيد.

. أما عن مستقبل العلاقات التي سوف تربط الشعب بالمؤسسات، فإن ميثاق طرابلس شجع على إلغاء كل وساطة حتمية بين الشغب والسلطة.

. التنمية الاقتصادية ولاجتماعية الممتثلة في الإصلاح الزراعي واستثمار الثروات الطبيعة والطاقوية والمعدنية.

أما الميدان الصناعي فنص برنامج طرابلس بوجود قطاع خاص وعام أوصى بتوسعيه وتنميته.

. تحديد التصورات للدولة المستقلة، ومنها المسألة الثقافية، وقد أبرز الانتماء الوطني للثقافة وجمعها بين الوعي الثوري والحرص العلمي.

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص86

[2] نفسه، ص87

. اما المسألة الثقافية قد أبرز الانتماء الوطني للثقافة وجمعها بين الوعي الثوري والحرص العلمي وإعطاء اللغة العربية مكانتها الحقيقية ومحاربة الهيمنة الثقافية الغربية.[1]

وتعزى أهمية انعقاد هذا الاجتماع لثلاثة أسباب:

1.هو اول اجتماع مجلس وطني ثوري جزائري بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان ووقف إطلاق النار وخروج وزراء الخمس من سجن فرنسا.[2]

2.هو أول اجتماع يشترك فيه أعضاء الولايات الستة في المجلس ثوري وطني فلقد كان فيه 30 عضو يمثلون جيش التحرير الوطني من بين 72 عضوا.

3.هو أول اجتماع يتطلع الى مستقبل بناء الجزائر.[3]

مناقشة قراراته:

خروج المؤتمر ببرنامج يتناول تنظيم الدولة الجزائرية بعد الاستقلال في مختلف المجالات السياسية ،الاجتماعية ،الاقتصادية ،الثقافية وقيمت أثار الاستعمار الفرنسي الذي دام 132 سنة ،لكن حصل النزاع حوا قيادة الدولة وطغيان النزعة السلطوية وشهد خلافا حادا بين أعضاء جبهة التحرير الوطني خاصة بسبب حسم مسالة القيادة ووجهت انتقادات شديدة من هيئة الأركان لاتفاقيات ايفيان ووصفتها بالخيانة لأنها قدمت تنازلات كبيرة للاستعمار الفرنسي دون مقابل ،لم يراع الميثاق الخصوصية الثقافية والحضارية للشعب الجزائري تأثروا ووضعوه بمرجعيات أوروبية بعيدا عن المجتمع الإسلامي.[4]

[1] مداني واضح، المرجع السابق، ص297

[2] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص89

[3] نفسه ص90

[4] مداني واضح، المرجع السابق، ص300

يرى المجلس الوطني الثوري فشل الميثاق خاصة في مسألة القيادة والولايات فقدت ثقتها فيه مما أدى إلى عقد اجتماع تنسيقي زاد من حدة الانقسام، خارجيا نجح المؤتمر في إلغاء معظم الامتيازات لكنه فشل في تجاوز الصراعات الداخلية.[1]

اجتماع زمورة 25.24 جوان وعزل هيئة الأركان:

انعقد الاجتماع في منطقة زمورة[2]، كان ممثلا من ثلاث ولايات رئيسية وهي الولاية الثانية والثالثة والرابعة بالإضافة إلى منطقة الجزائر، وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بكل من فرنسا وتونس، وانعقد هذا الاجتماع من أجل البحث عن حلول مستعجلة لازمة الحادة التي شهدتها السلطتين السياسة والعسكرية بالجزائر في مرحلة جد صعبة للمسيرة التحريرية الثورية.[3]

وفي كل هذ ا نجد بعض الولايات أعلنت رفضها للمشاركة في هذا الاجتماع، فكانت أهم النصوص التي بدورها أدانت الانعكاسات التي نتج عنها انهيار سلطة الحكومة ملتزمين في ذلك بالوحدة إلى غاية الانتخابات ولعل من ذلك ابعاد بن بلة وخيضر عن هيئة الأركان، فقررت الولايات المشاركة بعدم التصرف بصورة انفرادية فتم تشكيل لجنة التنسيق واوكلت لها مهام عديدة.[4]

وفي 30 جوان وجه بن خدة إلى جيش التحرير الوطني لعزل هيئة الأركان وتجريد بن بلة ومنجلي من رتبتهم، في الحين أعلن بن بلة عن عدم استطاعته للموافقة على قرار الحكومة، وأعلنت قيادة الأركان أن قراره غير شرعي، وأنا مجلس وطني ثوري جزائري هو المسؤول عن عزلها.

---

[1] هارون علي، خيبة الانطلاق وأزمة صيف 1962م، الصادق عماري وأمال فالح، مر: مصطفى ماضي، د – ر– ط، دار القصبة، الجزائر، 2003.ص93

[2] ينظر إلى الملحق رقم07 ،ص 65

[3] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص90

[4] نفسه، ص91

أما بالنسبة للحكومة وأنصارها اعتبروا أن شرعية العزل تستند للمادة 22 من القانون الأساسي للجبهة، وفي نهاية جوان كانت الحكومة في وضع أضعف وأكثر انقساما واتخذت قرار عزل قيادة الأركان.

وكانت قرارات الاجتماع تتضمن ما يلي:

. إدانة الأعمال الإجرامية التي يقوم بها الأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان السابقة.

. تجريد العقيد هواري بومدين والرائدين منجلي والقايد أحمد من رتبهم.[1]

. المصادقة على لائحة شددت على خطوة الخلاف.

. اتفاق الحاضرون على تأسيس هيئة تنسيق الولايات تتكفل بتوحيد عملهم والحفاظ على وحدة الصف،

وبالرغم من هذه القرارات فإن اغلبية الساحقة ظلوا أوفياء لقادتهم الفعليين ومحافظين على انضباطهم ضمن وحدات جيش التحرير.

وبدأ القائد هواري بومدين مصمما على انتزاع السلطة التي جعلها نصب عينيه من حكومة جزائرية مؤقتة وباءاتها الثلاث بعد وثوقه في ضباط جيش التحرير وبعض الولايات إلى جانبه وقد التقى الطاهر الزبيري مع أحمد بن بلة وسأله عن هذ الاجتماع وكان جوابه "ارجعوا الى اماكنكم واجعلوا السلطة نصب أعينكم " حيث قام بن خدة بتكليف الامر إلى الرائد موسى بن أحمد وامره بإلقاء القبض على بومدين هذا الأخير تمكن من الإفلات من قبضة بو رقيبة الموالي لحكومة جزائرية مؤقتة والتجئ بومدين للمركز الجديد للولاية الأولى عند الطاهر زبيري واستطاع استمالة ضباط جيش الحدود الى صفه وأمرهم بالتجمع بمدينة تاورة بسوق أهراس ولم يتمكن الرائد بن أحمد أن يفعل شيئا .[2]

[1] مداني واضح، المرجع السابق، ص303

[2] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص92

كما أرسلت هيئة الأركان ضباط الولاية الثانية إلى قسنطينة للسيطرة على الولاية والاطاحة بالعقيد صالح بوبندير (أحد اشد المعارضين لها) ومن بين هؤلاء الرائد أحمد قايد والشاذلي بن جديد وبتاريخ 02 جويلية أصدرت قيادة الأركان تعليمة للضباط والجنود لأن يبقوا محافظين على ماضيهم وتهيئ لدخول العاصمة.

ولمواجهة دسائس هيئة الأركان العامة أغلقت لجنة ما بين الولايات حالة طوارئ على كامل الأراضي ودعت الولاية الخامسة والسادسة للانضمام إليها لتحاشي انتقال الخلفات في الخارج والداخل.[1]

تشكيل التحالفات:

أسفر مؤتمر طرابلس على انقسامات حادة بين القيادات التاريخية للثورة الجزائرية ،التي انقسمت إلى ثلاث كتل رئيسية أبرزها "مجموعة تلمسان "أو ما يعرف أيضا بجماعة وجدة التي ضمت كبار القادة السياسيين والعسكريين ، على رأسهم أحمد بن بلة والعقيد هواري بومدين ، إضافة إلى قادة ثلاث ولايات من جيش التحرير ،سعت هذه المجموعة الى بسط سيطرتها على باقي الولايات ،فنجحت جزئيا في كسب دعم قوات من الولاية الثالثة ،كما حاولت استمالة الولاية الثانية بإرسال قايد أحمد لإثارة التمرد داخلها ،لكنه اعتقل ولم يفرج عنه إلا بطلب من بن خدة وتصاعد الصراع حين شن العقيد الطاهر زبيري من الولاية الأولى هجوما على الولاية الثانية ، واعتقل بوبندير وبن طوبال ،مما أدى إلى ضم الولاية الثانية الى تلمسان وفي المقابل تشكلت "مجموعة تيزي وزو" بقيادة محمد بوضياف وكريم بلقاسم بدعم من مجاهدي الداخل ،وانضمت اليها الولاية الثالثة ،بينما وقفت الولاية الثانية مع حكومة بن خدة ،والتزمت الولاية الرابعة الحياد .

وتأسست لجنة التنسيق والدفاع يوم 26 جويلية 1962 [2]، لكن بعد انضمام بوضياف للمكتب السياسي ،بقي كريم بلقاسم شكليا فقط في المعارضة ،فتراجعت قوة حكومة بن خدة بعد محاولتها

[1] مداني واضح، المرجع السابق، ص304

[2] وفاء خوالدية، ولاء عمارة، المرجع السابق، ص93

إدخال السلاح من ليبيا واعتزل بن خدة في بداية شهر اوت بينما عقد بن بلة اجتماعا مع قادة الولايات لتزكية المكتب السياسي ونجح في فرض جماعته مدعوما بجيش الحدود وتأييده لولايات الأولى والخامسة والسادسة ،ومع الاشتداد الصراع على الولاية الرابعة نظرا لموقعها الاستراتيجي ، حاول بن بلة وقايد احمد استمالتها لكن قادتها رفضوا ذلك وفرضوا إقامة جبرية على أحمد مؤكدين حيادهم وموقفهم الرافض لتوجيه السلاح الى أبناء الوطن مشددين على انهم لم يقفوا مكتوفي الايادي اذا استمر العبث بمستقبل الجزائر .[1]

أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية:

جذور وأسباب الأزمة:

تعود جذور هذه الأزمة الى القرار الذي أصدره مجلس وطني ثوري في ديسمبر 1995م جانفي 1960م والمتمثل في إنشاء هيئة الأركان العامة ،وقد اشتدت قيادتها إلى جيش يدين بالولاء للعقيد هواري بومدين رغم صغر سنه وقد أظهر براعة فائقة في القيادة والتخطيط وزادت شعبيته وانتقاداته اللاذعة للحكومة المؤقتة في مساعيها من أجل إيجاد حل دبلوماسي للقضية الجزائرية[2] ، اذ كان يرى أن هذه القضية لا يمكن حلها الا بالخيار العسكري وفي هذه الفترة دخلت حكومة جزائرية مؤقتة في مفاوضتها مع فرنسا ، رغم معارضة هيئة الأركان لشروط وقف اطلاق النار إلا ان حكومة جزائرية مؤقتة واصلت مسارها لتفاوض مع فرنسا ، ووقعت نهائيا على وثيقة اتفاقية ايفيان 18 مارس 1962م ووصلت الجزائر إلى مرحلة انتقالية الفاصلة بين وقف اطلاق النار والاستفتاء حول تقرير المصير المحدد بتاريخ 01جويلية 1962.[3]

ولم تكن هيئة الأركان قادرة على استلام السلطة في 1962م لصغر سن بومدين ومعاونيه ، وعدم انتمائهم الى القادة الأوائل ، الذين أسسوا جبهة التحرير فلم تكن لهم الشرعية التاريخية للحكم

[1] مداني واضح، المرجع السابق، ص305

[2] وفاء خوالدية، ولاء عمارة، المرجع السابق، ص96

[3] مداني واضح، المرجع السابق، ص317

ومهاجمتهم حكومة جزائرية مؤقتة وانتخبت دمقراطيا من قبل مجلس وطني ثوري ، فقرر بومدين التحالف مع بن بلة القريب من الشعب الجزائري والبحث عن حلفاء ضد حكومة جزائرية مؤقتة [1]، فكانت حكومة المؤقتة تراهن على ولايات الداخل لحسم الخلاف لصالحها فتوهمت ان عودتها لداخل كفيل بحل المشاكل المعلقة منذ شهور لكن تأجيل التسوية للخلافات تسبب في شق السلطة النظرية على الفعلية لهذا أرسلت حكومة جزائرية مؤقتة رابح زراري المدعو عز الدين رفقة عمر اوصديق إلى العاصمة لهدف ترتيب الأمور لصالحها إضافة الى ثلاثة قادة هم (هواري بومدين ،قايد احمد ، علي المنجلي)يوم 30 جوان 1962 أي قبل خمس أيام من الاستقلال كي تضمن حكومة جزائرية مؤقتة ابعاد هيئة الأركان من السلطة فكان رد بومدين.[2]

انسحابهم إلى الولاية الأولى وعقد تحالف مع طاهر زبيري وبن بلة، إضافة الى تأييد الولايتين الخامسة والسادسة وقادة الأركان فقام بومدين بتهديد حكومة جزائرية مؤقتة بملف اغتيال حيث كانت الباءات الثلاث متورطون في هذه القضية.

أن هذه الازمة التي انفجرت يوم 04 جوان 1962 بعد فشل المؤتمر في التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي المقترح عليهم ، ويرى سليمان الشيخ أن الحقيقة من أزمة الصيف بما كان فيها من عنف وفوضى التي أدخلت واللامسوؤلية التي عمت قد فاجأت أكثر الناس اطلاعا ويقظة ، وأسقط في يد اكثرهم وقاحة ، والمعارضة المفاجئة التي كانت عابرة وتسارع الاحداث ما يحمل على اعتقاد أن التاريخ قد جن ، غير أن الازمة انفجرت إعلانية في اجتماع مجلس وطني ثوري في طرابلس وتركزت على الخصومات الشخصية والنزاعات التي تراكمت على طول فترة الكفاح المسلح ، انبثقت وظهرت على السطح ،وزادت خطورة الأزمة ووضعت حكومة جزائرية مؤقتة في قفص الاتهام واضطرت لدفاع

[1] علي هارون، المصدر السابق ،98

[2] عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص184

امام الهجمات المركزة عليها ولا سيما أعضاء هيئة الأركان يلومونها على التنازلات التي قبلتها لفرنسا في اتفاقية ايفيان .[1]

فظروف هذه الأزمة كانت نتاج عن تراكمات سابقة امتدت طول سنوات الكفاح المسلح لتفجر مع نهايتها وكان من أهمها اختلاف الآراء في مواجهة مرحلة نهاية الثورة وبناء دولة مستقلة.[2]

تداعياتها:

ما ان بدأت الجزائر تجمع اشلائها وتشرع في وضع ركائزها وتسير دولة مستقبلية، كانت البداية الديمقراطية التعددية الحزبية وكيفية الوصول إليها ولكل من يحمل نموذجا وتصور مما عاناه من ظلم واجحاف في الحقبة الاستعمارية وكسب السيد أحمد بن بلة وحلفائه الذين اوصلوه للحكم للجولة الأولى، بوجود حزب واحد بقي السادة محمد بوضياف وايت أحمد[3]، ومحمد خيضر فيما بعد لأنه لم يكن راضيا على بعض المحيطين بالرئيس ولم يستطع كبح جناحه وحبه للانفراد بالسلطة ومستند على ماضيه التاريخي وشعبيته، كأول رئيس للجزائر المستقلة مع أنه كان المسؤول عن المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ومكلف بتحضير مؤتمر الحزب.[4]

أما الجانب العسكري يمثله بومدين فكان يحمل مشروعا بدأ التخطيط له منذ أن ترأس هيئة الأركان العامة في 1959 بإعداد جيش قوي عدد وعدة وتنظيما وتقنية، تتوفر فيه مواصفات الدولة المعاصرة ولإشكالية التي طرحت بعد الاستقلال كيف إستطاع بومدين إستصدار مرسوم تغير إسم جيش التحرير الوطني باسم الجيش الوطني الشعبي وأعاد هيكلته.

أما فيما يخص إختلاف وجهات النظر في تشكيلية هيئة الأركان والسرعة في تسريح أعضاء الجيش التحرير دون تأمين مستقبليهم، مما جعل قادة الولايات تقوم بتدخل السريع باتفاق هذا التصريح

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة، المرجع السابق، ص98

[2] وفاء خوالدية، ولاء عمارة، المرجع السابق، ص99

[3] مداني واضح، المرجع السابق، ص335

[4] عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص185

وإدماج بعض الإطارات في الحرب، محاولة الحفاظ على الخط العام لثورة وأدت هذه الأزمة إلى اختلاف الصفوف في القيادة ومن نتائج هذا الوضع:[1]

أ. إنتصار المكتب السياسي:

في 22جويلية 1962م بتلمسان، بادر بن بلة إلى الإعلان عن قيام المكتب السياسي بأعضائه السبعة، الحائزين على ثقة المجلس كسلطة وطنية شرعية بالجزائر المستقلة، وفي 2أوت تمكن المكتب برأسة بن بلة دخول العاصمة ولاستقرار فيها كسلطة قيادية حاكمة بموافقة جميع الأطراف عاد حسين آيت أحمد الذي إنسحب إلى باريس مؤقت متهما الجميع بالصراع على السلطة.[2]

ويقول بورقعة أن الولاية الرابعة قررت السماح لأعضاء المكتب السياسي بدخول الى العاصمة بناء على اتفاق مبدئي نص على التحضير لانتخاب مكتب سياسي مؤقت، وانتخاب أعضاء مجلس وطني جديد تكون له صلاحيات لتعين أعضاء دائمين للمكتب السياسي، وبذلك دخلت الجزائر عصر جديد من الاستقرار النسبي أتاح لها الانتخاب للمجلس التأسيس التشريعي بعد إنتصار المكتب السياسي وعزمه على التمرد وعودته لتولي سلطته كاملة.[3]

على إثر هذا الوضع قرر بن بلة وفرحات عباس وخيضر تشكيل حكومة لا يتمثل فيه غير أنصار مجموعة تلمسان، لذلك شطب من لوائح النواب خمسون قائدا من بينهم بن خدة وبوصوف، وبن طوبال ودحلب والعقداء صالح بوبنيدر وعلي كافي وبن عودة ورائدون بودربالة طاهر وعبد المجيد كحل الرأس بإضافة إلى محمد بن يحي ومصطفي الأشرف كلهم أعضاء في المجلس الوطني.[4]

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة، المرجع السابق، ص100

[2] مداني واضح، المرجع السابق، ص337

[3] عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص186

[4] وفاء خوالدية، ولاء عمارة، المرجع السابق، ص101

ب. تشكيل المجلس التأسيسي وقيام حكومة بن بلة:

في 20 سبتمبر1962، أسفرت الانتخابات على ترشيح 195 مترشح و195 منتخبا، وشرع عبد الرحمان فارس نتائج الاقتراع قام بن بلة بزيارة فرحات عباس لوضع التنظيم الداخلي لجمعية القادمة وسرح كريم بلقاسم أنه مستعد للقيام بدور نائب تيزي زوز.

أما بوصوف لم يقدم أبدا ترشيحه، وجعل منتخب في سطيف وهدد بأنه سوف يستقيل من منصبه، حيث تم تكليف محمد خيضر ورابح بطاط بعمل على تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب ثوري يواصل تصفية المواقع الاستعمارية في الاقتصاد، وقد اصطدمت عملية التحويل جبهة التحرير إلى الحزب الثوري بالمكتب السياسي وخصومه من جهة وداخل المكتب السياسي من جهة أخرى، ويمكن تفسير ذلك في نقطتين أساسيتين هما:[1]

. نزعة بن بلة الى احتكار السلطة، وضغوط جماعة وجدة الرافضة للقيام بأي مؤسسة يمكن أن تنافسه.

. ومن هنا يمكن القول: أن هذه المرحلة من الصراع حول السلطة انتهت لتوطيد أركان المكتب السياسي وأجهزة الحكومة والبرلمان والجيش في البلاد، ومع ذلك استمرت الأزمة بتأسيس محمد بوضياف حزب الثورة الاشتراكي الذي يعترض على شرعية المكتب السياسي الذي شكله بن بلة.[2]

ج. إلقاء القبض على محمد بوضياف:

كانت وضعية الجزائر بعد الاستقلال مزرية، وكان رئيس بن بلة يحاول التخلص من هذا الوضع وإعادة بناء الدولة الجزائرية، لكن نشاطات المعارضة لمحمد بوضياف كانت تهدد الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد، فصراع بين بن بلة وبوضياف حول من يمتلك الشرعية التاريخية لحكم الجزائر كان محتدما، ويقول الطاهر الزبيري أن بوضياف يرى أنه أحق بسلطة من بن بلة لأنه كان ضمن مجموعة

[1] مداني واضح، المرجع السابق، ص338

[2] عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص188

الـ22، ويعتبر أب لثورة الجزائرية[1]، وأما بن بلة فيستند شرعيته التاريخية لكونه أخر قائد لمنظمة الخاصة التي هي أصل الثورة، وبعد تراجع جماعة تيزي وزو والولاية الرابعة ، أراد بوضياف وكريم بلقاسم تنظيم تجمعات شعبية مضادة لحكم بن بلة ،وعاد بوضياف إلى المسيلة التي كانت تابعة للمنطقة الأولى بقيادة الطاهر الزبيري ،بدأ بوضياف وكريم بلقاسم في تنظيم هذه التجمعات وهذا ما أدى بالطاهر الزبيري إلى إعطاء أمر لقائد بالمسيلة بتحذير بوضياف من القيام باي نشاط سياسي يؤدي إلى الانقسام والانشقاق داخل الولاية الأولى ،ولكن بوضياف لم يأبه لأوامره وواصل مسيرته ،فأعطى الطاهر الزبيري أوامر باعتقال محمد بوضياف بباتنة ،بعدما أخبر بن بلة بقضية اعتقال محمد بوضياف ،فقام بن بلة بإرسال بيطاط لتوفيقه ،فتم وضعه في الإقامة الجبرية ،وفقا لأوامر بن بلة ،وتم سجنه في بشار في الناحية العسكرية الثالثة ،وبعد فترة من الاعتقال سمح له بن بلة بالخروج إلى المغرب[2].

4.محاولة تسوية الخلاف مع قيادة الأركان:

على الرغم من تكوين حكومة جديدة برئاسة بن خدة، ظل الخلاف قائما مع هيئة الأركان العامة، فمن أجل قبول سلطة هذه الحكومة توجه بن خدة إلى غارديماو لاقتراح مشروع إعادة تنظيم الجيش المتمثل في انشاء،[3]هيئة في الغرب وأخرى في الشرق، فأجيب عن إقتراحه بأنه ليس لهم صلاحيات لمناقشة ذلك وأن هيئة الأركان المعينة من طرف مجلس الوطني الثوري الجزائري المخولة قانونيا بذلك، وبهذا أدركت الحكومة الجزائرية المؤقتة أنها غير قادرة أن تعرض نفسها أمام قيادة الأركان فغيرت من طريقتها إذ في 27 سبتمبر 1961م أمرت الولايات إيقاف كل الاتصالات مع قيادة الأركان وفي الوقت نفسه حاول بن خدة تكسير وحدة الضباط فنصب القيادة الجديدة على رأسها موسى بن أحمد كما أتهم رئيس الحكومة قيادة الأركان أنها مسؤولة عن إنسداد وأنها رافضة لسلم.[4]

---

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة، المرجع السابق، ص102

[2] نفسه، ص103

[3] علي هارون، المصدر السابق ،100ص

[4] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص104

وفي تلك الفترة ذهب بعض الضباط إلى كريم بلقاسم يطلبون النصح لكنهم لم يتلقوا منه أي أمر ملموس، وفي نوفمبر لم تستطع الحكومة وأن تفرض سيطرتها على الجيش وبهذا رأى أعضاءها أنهم حققو النصر، حيث رجع علي منجلي أولا ثم لحق به العقيد بومدين، وهذا من أجل مواجهة النقيب موسى فقد حاول هذا الأخير القيام بتمرد على هيئة الأركان بالاعتماد على معسكرات الجيش التحرير الوطني في الدار البيضاء والقنطيرة، وتدخلت الشرطة المغربية وأطلقت سراح النقيب مصطفى، وذلك بتدخل من شوقي مصطفاوي،(ممثل جبهة التحرير الوطني بالمغرب)، أحمد أمر بإعدام النقيب موسى إلا أن الأزمة لم تحل إلا عندما تراجعت حكومة الجزائرية المؤقتة عن مشروعها وأمرت بوضع المعسكرات التي كانت تحت قيادة النقيب موسى تحت تصرف بن طوبال، وبهذا خرجت حكومة جزائرية مؤقتة ضعيفة وتدهورت مصداقيتها.

أما هيئة الأركان فقد أصبحت أقوى من ذي قبل، وفي ظل هذا الظرف حول كريم بلقاسم من رضا هواري بومدين فإقترح عليه منصب الجنرال الانه رفض ذلك، كما قام بتسجيل محادثة دون علم كريم بلقاسم ونشرتها هيئة الأركان لكي تظهر أن بعض أعضاء حكومة جزائرية مؤقتة مفسدون.[1]

كما بدأ بومدين يبحث عن تحالف القادة المسجونين بفرنسا في البداية فقد كانت المحاولة مع بوضياف غير أن المحاولة فشلت بحكم أن هذا الأخير كان حليفا لكريم بلقاسم، وفي الأخير عين عبد العزيز بوتفليقة . أحد الضباط المقربين من هواري بومدين . من إتصال بين بن بلة لتفاوض معه من أجل الانضمام لمجموعة هيئة الاركان العامة، و من أجل حل الأزمة التي كانت بينهما، غير أن بن بلة لم يكن متحمس لذلك، لأنه كان يعلم أن هيئة الأركان العامة إتصلت ببوضياف، وبالمقابل رأى تحالفه مع الهيئة يمكنها من التخلص من بوضياف وكريم[2] ، والوصول إلى زعامة جبهة التحرير الوطني، ومن أجل هذا تم التحالف بين بن بلة وهيئة الأركان العامة حول طريقة حل الأزمة.[3]

[1] مداني واضح ، المرجع السابق، ص349

[2] علي هارون، المصدر السابق ،220

[3] وفاء خوالدية، ولاء عمارة، المرجع السابق، ص105

وأثناء ذلك إتصل بن خدة بهيئة الأركان في غارديماو لتفاوض معها في كيفية التسوية الخلافات القائمة بين الطرفين غير أنه أعطى إنطباعا لهيئة الأركان بأن حكومة جزائرية مؤقتة قد ورثت من هذا الخلاف عن الحكومة السابقة[1]، ولا يستطيع فعل أي شيء، فتم تأجيل أمر الخلاف، فقد كان من الضروري توجيه كل الجهود نحوها لأن الأمر يتعلق بمصير الشعب الجزائري.[2]

[1] مداني واضح، المرجع السابق، ص350

[2] علي هارون، المصدر السابق ،222

خلاصة الفصل:

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الصراع القائم قد أحدث فجوة كبيرة في طبيعة العلاقة بين السياسيين والعسكريين مع حدوث تناقضات في فهم مبادئ كل من الطرفين التي ستنجر عنها نتائج كادت تعصف بهيئة الأركان وتشكيل تحالفات مضادة إلا أنه تحدث أي قطيعة نهائية ومع ذلك فمحاولة التسوية بدورها لم تؤدي إلى أي توافق وإتحاد بينهما.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لدور وزارة التسليح والاتصالات العامة في الثورة 1962.1954 استخلصت عدة نتائج من هذه الدراسة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

لقد شكلت الاتصالات إحدى الركائز الحيوية في الثورة الجزائرية، حيث أظهرت التجربة الثورية منذ اندلاعها سنة 1954م إلى مدى الحاجة إلى تنظيم جهاز إتصال فعال يضمن التنسيق بين وحدات الجيش الوطني، ويربط بين الداخل والخارج.

شهد جهاز الاتصال تطورا تدريجيا من وسائل بدائية بسيطة تعتمد على المسبلين والرسائل الشفوية او المكتوبة، إلى شبكات معقدة توظف اللاسلكي والشفرة السرية والاتصال الإعلامي.

كان مؤتمر الصومام 1956نقطة تحول محورية، حيث تم فيه إرساء أسس تنظيم جهاز الاتصال بشكل رسمي، وتوسيع دوره الإعلامي من خلال الصحف الثورية على رأسها جريدة المجاهد مع تصاعد التحديات العسكرية خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة سنة 1958.

تطور جهاز الإتصال مع تأسيس وزارة التسليح والاتصالات العامة سنة1961 م بقيادة عبد الحفيظ بوصوف، هذه الوزارة لم تكن مجرد هيئة إدارية، بل كان جهازا استخباريا متكاملا أسس لمرحلة جديدة في العمل السري، وشكل نواة المخابرات الجزائرية لاحقا.

تأزم العلاقة بين وزارة التسليح وهيئة الأركان رغم ذلك لم تحدث أي قطيعة نهائية ومع ذلك فمحاولة تسوية لم تؤدي أي توافق بينهما فبقيت التباينات قائمة، مما أفرز توزان هشا بين الطرفين عشية الاستقلال.

وفي الأخير يمكن القول أن وزارة التسليح والاتصالات العامة لم تكن مجرد هيئة إدارية بل جهازا استخباراتيا متكاملا، والاتصالات لم تكن مجرد وسيلة دعم بل أداة استراتيجية ساهمت في الحفاظ على وحدة الثورة، والتصدي للمخاطر الأمنية، وكسب الدعم الدولي مما جعله من أبرز الإنجازات التنظيمية في كفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: دفعة الطيارين[1]

[1] النوي نواة، مرجع سابق، ص331.

الملحق رقم 02: مخطط توضيحي يبين تشكيل وزارة التسليح والاتصالات العامة[1]

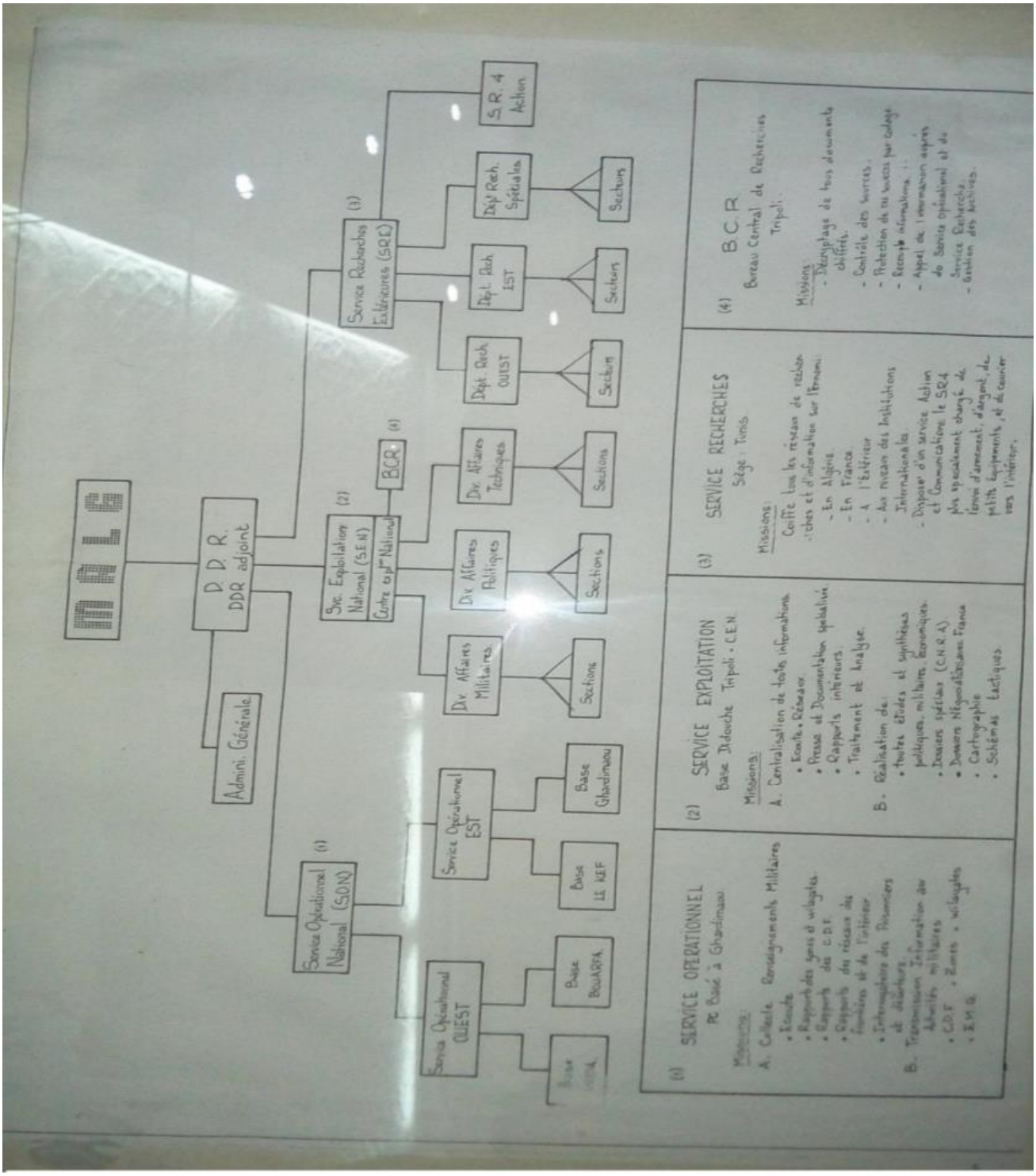

[1] النوي نواة، مرجع سابق، ص321.

الملحق رقم 03: وثيقة توضح هيكلة وزارة الاتصالات والعلاقات العامة[1]

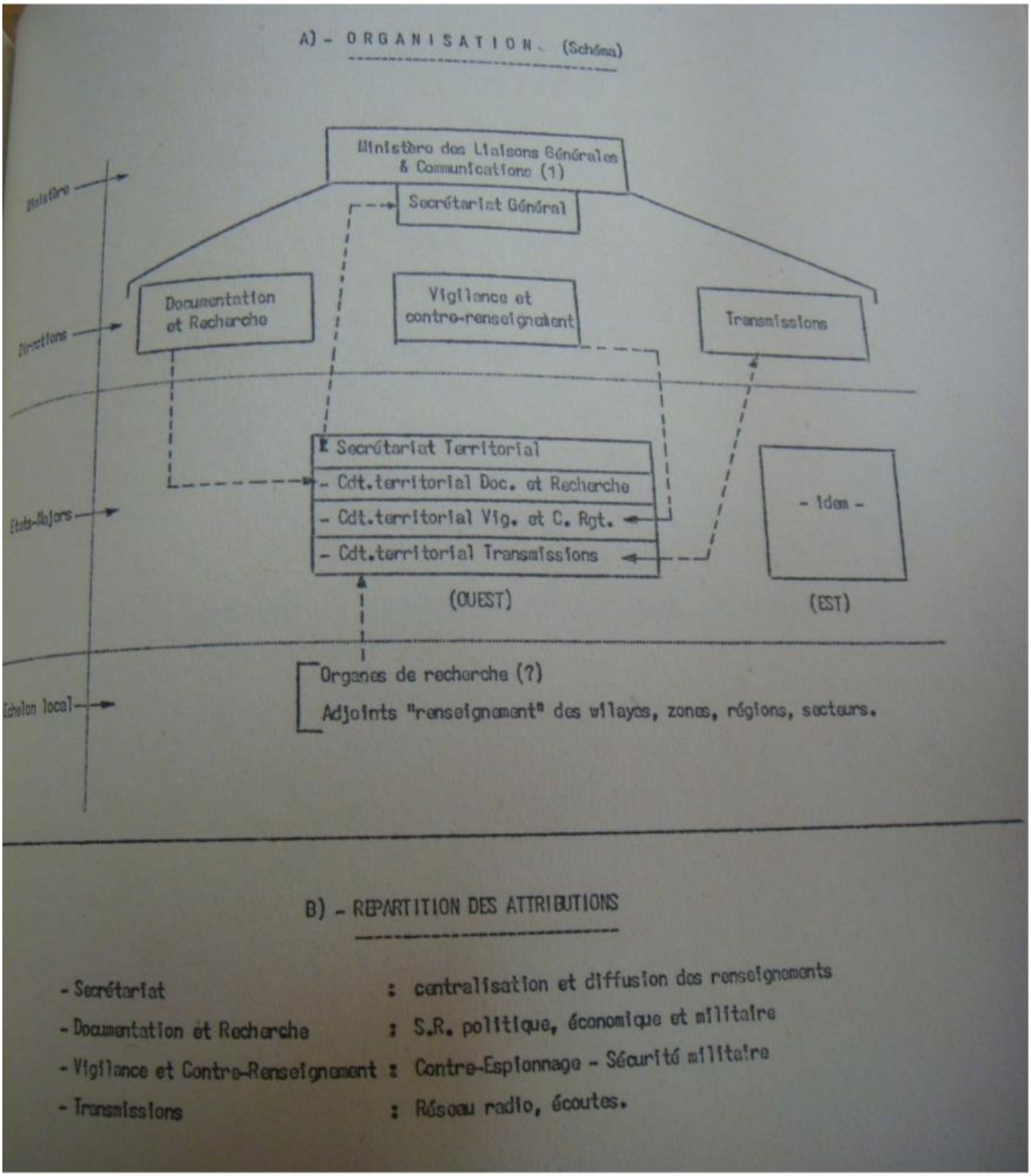

[1] النوي نواة، المرجع السابق، ص314.

الملحق رقم 04: تعليمات نظامية خاصة بالاستعلامات والاتصالات في الثورة التحريرية[1]

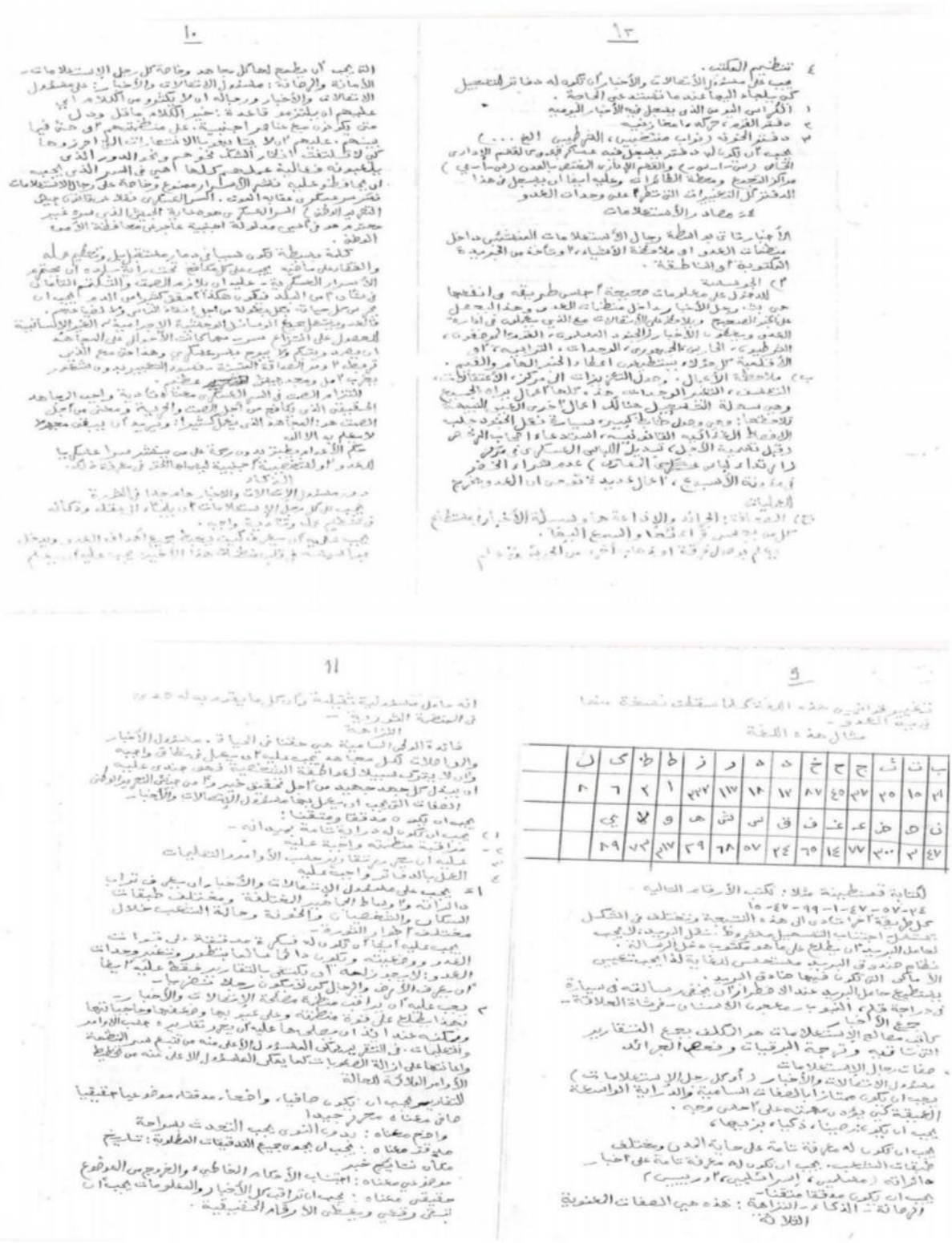

[1] النوي نواة، المرجع السابق، ص324.

الملحق رقم 05: نموذج عن بطاقة التشفير SLYDEX استعمله الجيش الفرنسي[1]

[1] الحاج عبد الرحمان بروان، مصدر سابق، ص298.

الملحق رقم 06: البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الرابعة[1]

بيان
المجلس الوطني للثورة الجزائرية

نص البلاغ الذي اذيع عقب اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

• اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 9 الى 27 اوت 1961

وقد مجد مجلس الثورة ، الشعب الجزائري وكل ضحايا القضية الوطنية ، كما حيا جيش التحرير الوطني البطل وكل الوطنيين الموجودين في السجون ومراكز التجمع والمعتقلات الاستعمارية

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية حدد مشاريع المستقبل بالنسبة لحرب التحرير التي يقودها الشعب الجزائري وصادق على النصوص التي تضبط اتجاه واهداف الثورة الجزائرية

وفيما يتصل بميدان الكفاح، خصص مجلس الثورة اشغاله لدراسة وسائل الكفاح وصادق على مقررات تنص على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي وتدعيم اجهزة الاطارات السياسية والاجتماعية داخلها

وفي الميدان الخارجي، اتخذت مقررات تهدف الى تمديد عمل الثورة الجزائرية الذي يدخل في نطاق سياسة عدم الانحياز ، وهو عمل يهدف الى تجنيد اقصى ما يمكن من وسائل الاعانة المادية والسياسية والدبلوماسية والى اضعاف الموقف الدولي للاستعمار الفرنسي

وقد ضبط المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الديموقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري الذي تعبر جبهة التحرير عن مطامحه، بوصفها قائدة الامة ، وهذه المطامح ترمي الى تشييد امة عصرية ، وبناء اقتصاد في خدمة الشعب وتحقيق البعث الثقافي

وقد اكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جديد مواقف الثورة الجزائرية في ميدان المغرب العربي ، والميدان العربي والافريقي ، وفي النطاق الافريقي ـ الآسيوي، وهي مواقف تندرج في حركات التحرير التي تقودها الشعوب للتخلص من الاستعمار المباشر ومن مخلفاته المتمثلة في الاستعمار الحديث ، كما ان الثورة الجزائرية تندرج كفاحها في حركة الوحدة المغربية والعربية والافريقية

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية سجل اهمية المساندة المادية والسياسية والدبلوماسية التي منحتها البلدان الاشتراكية واقطار افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية للثورة الجزائرية

وقد اكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسالة الحل التفاوضي على اساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير المصير ، ويؤكد المجلس من جديد ان هذا الحل ممكن في نطاق المبادئ الاساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري باكمله ، بما فيه الصحراء ، وعلى وحدة الشعب الجزائري ، والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد سجل بارتياح الاعانة التي قدمتها معظم البلاد الافريقية الى الشعب الجزائري، ودرس وسائل تعزيز كفاح الشعب الجزائري من اجل الدفاع عن سلامة ووحدة ترابه بما فيه الصحراء ، ومن اجل احباط المطامع الاجنبية

ودرس المجلس ايضا مسائل تنظيم اجهزة الثورة الجزائرية ، على ضوء التجارب التي مرت بها منذ غرة نوفمبر 1954 ، وقرر تركيز وتنسيق الاجهزة المسيرة

وقد عين المجلس الوطني الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكلفها بتطبيق هذه المقررات .

[1] جريدة المجاهد للعدد 103، 28 – 08 – 1961، ص 03

الملحق رقم 07: اجتماع زمورة [1]

RESOLUTION D'UNE REUNION INTER-WILAYAS A ZEMMORAH

25 juin 1962 SOURCE : archives privées.

Participants :
Wilayas 2, 3, 4 — Zone autonome d'Alger — Fédération de France. (Fédération de Tunisie invitée).

Résolution générale :
— considérant que les divisions au sein du gouvernement ont porté atteinte à son autorité,
— considérant que le conflit gouvernement état-major a détruit les principes d'autorité et créé un vide absolu,
— considérant qu'en l'absence d'une autorité effective, les wilayas agissent séparément,
— considérant qu'une menace grave pèse sur l'unité, non seulement du FLN mais de la nation

Les responsables des wilayas 2, 3, 4 des Fédérations de Tunisie et de France et de la zone autonome d'Alger réunis les 24 et 25 juin 1962 à Zemmorah,
Décident :
1. La création d'un comité de coordination inter-wilayas pour unifier leur action et sauvegarder la nation.
Ce comité a pour tâche :
a) de préparer les listes des candidats à la Constituante,
b) d'arrêter les conditions de déroulement et de participation au congrès national,
c) d'organiser l'intégration au sein des wilayas respectives des unités de l'ALN stationnées aux frontières,
d) de faire rentrer l'armement stocké à l'extérieur du pays.
2. Décident de lancer un ultime appel à tous les membres du gouvernement, autorité légitime du pays, pour :
— rester unis jusqu'à l'élection de l'assemblée constituante,
— préparer la prise en charge de la souveraineté nationale après le 2 juillet,
— aider le comité inter-wilayas et la zone autonome d'Alger,
— dénoncer les membres de l'état-major,
— prendre les mesures adéquates pour sauvegarder l'intégrité territoriale et les intérêts de la nation.

Les responsables réunis à Zemmorah prennent l'engagement de rester unis, de défendre les objectifs de la révolution et de tout mettre en œuvre pour construire la patrie en restant fidèles, à la mémoire des martyrs et aux intérêts supérieurs du peuple algérien.

Fait le 25 juin 1962, à Zemmorah

Pour les conseils de wilayas et des Fédérations :
Wilaya 2
Wilaya 3
Wilaya 4

Zone autonome d'Alger
Fédération de Tunisie
Fédération de France

[1] وفاء خوالدية، ولاء عمارة المرجع السابق، ص120

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر:

1. بوعلام محمد، الثورة الجزائرية 1954-1962. دار القصبة، الجزائر، 2007.
2. بوصوف عبد الحفيظ، المالق وزارة التسليح والاتصالات العامة. منشورات غرناطة، الجزائر، 2014.
3. بروان عبد الرحمان، المالغ: القصة الكاملة. منشوراتANEP ، الجزائر، 2015.
4. دباح محمد، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962. دار هومة، الجزائر، 2019.
5. زروال محمد، الاتصالات العامة في الثورة الجزائرية 1954-1962. دار هومة، الجزائر، 2015.
6. الصادق مزهود وآخرون. المجاهد عبد الحفيظ بوصوف السياسي المحنك والاستراتيجي المدبر. دار الفجر للطباعة، قسنطينة، 2003.
7. مقران نجادي محمد، ضابط من مصالح السرية للثورة الجزائرية. دار هومة، الجزائر، 2014.
8. المقامي محمد، رجال الخفاء. طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.
9. هارون علي، خيبة الانطلاق وأزمة صيف 1962. ضمن كتاب: الصادق عماري وأمال فالح (تحرير)، دار القصبة، الجزائر، 2003.

ثانيا: قائمة المراجع:

1. بدبدة لزهر دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية. شمس الزيبان، الجزائر، 2013.
2. عباس محمد، نصر بلا ثمن: الثورة الجزائرية 1954-1962. دار القصبة، الجزائر، 2007.
3. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1. الدار العثمانية، الجزائر، 2013.
4. لعمامرة سعد البشير، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978. ط1، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، بسكرة، 2013.

ثالثا: الدوريات:

5. حشاشنة يوسف، "مديريات وزارة التسليح والاتصالات العامة MALG في الثورة التحريرية 1958-1962"، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 24، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، 2023.
6. خيثر صافي، "جهود وزارة التسليح والاتصالات العامة في الثورة (المالق) بين 1960-1962". مجلة الدراسات التاريخية، جامعة أدرار.

رابعا: الرسائل الجامعية:

7. بكار فائزة، الإذاعة الجزائرية الحرة المكافحة 1956-1962، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، إشراف: أحسن بومالي، جامعة الجزائر 1، 2010.
8. خوالدية وفاء، عمارة ولاء. صراع الحكومة الجزائرية المؤقتة وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني 1962-1985، مذكرة ماستر، إشراف: عثمان زقب، جامعة الوادي، 2020-2021.

9. واضح مداني، علاقة وزارة التسليح والاتصالات العامة مع هيئة أركان جيش التحرير الوطني

المحتوى	الصفحة

وانعكاساتها على الثورة 1960-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله، 2020-2021.

قائمة المحتويات:

	البسملة	
الرقم	العنوان	الصفحة
	الإهداء	
	قائمة المحتويات	
	مقدمة	أ – د
	الفصل الأول: نشأة جهاز الاتصال خلال الثورة(1957.1954)	
	أولا: الارهاصات الأولى لظهور جهاز الاتصال	05
	ثانيا: تكوين الإطارات	07
	ثالثا: إنشاء الإذاعة السرية صوت الجزائر المكافحة الحرة	09
	الفصل الثاني: تأسيس وزارة التسليح والاتصالات العامة	
	أولا: ظروف نشأة وزارة التسليح والاتصالات في الثورة	16
	ثانيا: هياكل وزارة التسليح والاتصالات العامة	17
	ثالثا: دور هياكل وزارة التسليح ولاتصالات العامة في الثورة التحريرية	24
	الفصل الثالث: علاقة وزارة التسليح والاتصالات مع هيئة الأركان	
	أولا: الأزمة بين هيئة الأركان والمالق	31
	ثانيا: انعكاسات الازمة بين هيئة الأركان ووزارة التسليح على الثورة	40
	خاتمة	57
	الملاحق	
	قائمة المصادر والمراجع	
	الملخص	

قائمة الملاحق:

01	دفعة الطيارين	59
02	مخطط توضيحي يبين تشكيل وزارة التسليح والاتصالات العامة	60
03	وثيقة توضح هيكلة وزارة الاتصالات والعلاقات العامة	61
04	تعليمات نظامية خاصة بالاستعلامات والاتصالات في الثورة التحريرية	62
05	نموذج عن بطاقة التشفير SLYDEX استعمله الجيش الفرنسي	63
06	البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الرابعة	64
07	اجتماع زمورة:	65

ملخص

ملخص بالعربية:

تتناول هذه المذكرة الدور المركزي الذي اطلعت إليه وزارة التسليح والاتصالات العامة في إطار الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ،خاصة في مرحلتها الأخيرة ما بين سنتي 1961و1962م،فقد جاءت هذه المؤسسة كثمرة لتطور التنظيم الثوري ،حيث شعرت قيادة جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالحاجة إلى جهاز فعال يتولى مهام التسليح والاستخبارات والاتصال ،في سياق تصاعد التحديات العسكرية والسياسية ،فتأسست الوزارة رسميا سنة 1961متحت قيادة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ،الذي يعد من أبرز مهندسي العمل الاستخباراتي الجزائري .

Abstract:

This memorandum examines and analyzes the central role played by the Ministry of Armaments and General Communications within the Algerian Revolution against French colonialism, particularly during its final phase between 1961 and 1962. This institution emerged as a result of the evolution of the revolutionary organization, as the leadership of the National Liberation Front and the Provisional Government of the Algerian Republic felt the need for an effective apparatus to undertake armament, intelligence, and communications tasks in the context of escalating military and political challenges.

The ministry was officially established in 1961 under the leadership of Mujahid Abdelhafid Boussouf, considered one of the most prominent architects of Algerian intelligence work